مجلة اللسانيات تفتقد رئيس هيئة تحريرها
وأحد أعضاء هيئة التحرير وتكتب تأبينا لهما

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً أو
تداولها تجارياً

اللسانيات العربية

Allisaniyat Al Arabiyah

مجلة علمية محكمة تصدر عن مركز الملك
عبدالله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية
العدد ١١ ذو القعدة ١٤٤١هـ - يوليو ٢٠٢٠ م

مجلة اللسانيات العربية تتوّج في المرتبة الأولى في تخصصي الآداب واللغة العربية ٢٠٢٠م في معامل التأثير والاستشهادات المرجعية للمجلات العلمية العربية أرسيف (ARCIF)

- مُرَكَّب المفردِ المضافِ إلى جمعِه
بين هشاشةِ المقاربةِ المَجمَعِيَّةِ وقوةِ التفسير الإدراكي

- دور المعنى الدلالي- التداولي في تأويل الخطاب النحوي

- حروف المعاني من منظار عرفانيّ:
نظريّة لانغاكر أنموذجا

- فلسفة الذهن من مقاربة أفلاطون إلى الثورة الإدراكية

- الفعل «وجب» تركيبًا ودلالة في المدوّنات الحاسوبيّة العامّة والمختصّة

- المعالجة الآلية للتطور الدلالي وفق لغويات المدونة المحوسبة
دراسة دلالية حاسوبية

- في المناويل المعجميّة

- تسكين اللغة: (إشكالات المنطوق والمكتوب في اللسانيات الحديثة)

- مشكلات المصطلح والترجمة في معجم «اللغويات الاجتماعية»

معامل التأثير والاستشهادات المرجعية للمجلات العلمية العربية أرسيف ARCIF رقم (٠,٢٣٥٣)

تسكين اللغة: (إشكالات المنطوق والمكتوب في اللسانيات الحديثة)

د. عزمي محمد عيال سلمان[1]

مُلخَّص

تهدف هذه الدراسة إلى تناول نظام الكتابة بوصفه أحد أهم العوامل الثقافية في تثبيت اللغة وتسكينها، وقد تَبيَّن للباحث أن العقل يميل لحظة تكوين ثقافة ما إلى أن يبني أمامه صورته الخاصة، وإنَّ هذا ليظهر بالمعنى الحقيقي في الجهد الذي يبذله كي يُدخِل الوحدة في كل ما هو مُختلِف ومُتعدِّد. وهكذا فإن جوهر وجود الكتابة، بوصفها مُنجَزًا ثقافيًا، هو إدخال الوحدة على كل ما هو مُختلِف ومُتعدِّد في أصوات الكلام المنطوق، وإنَّ التغير الصوتي الذي يخضع له الكلام، بعد ذلك، نادرًا ما يُغيِّر من هذا المنجز الثقافي، بل إن هذا التغير الصوتي الذي يبتعد بالصورة المنطوقة عن الصورة المكتوبة عادة ما يُنظَر إليه على أنه خراب نطقي، ولذلك فلا بُدَّ من تسكين اللغة بإخضاعها لسُلطان الحرف المكتوب للحد من هذا الخراب اللاحق بها، وهذا مظهر من مظاهر الانتصار للصورة المكتوبة على الصورة المنطوقة قبل أن تظهر اللسانيات الحديثة. وقد كشف سوسير عن هذا الخلل المنهجي الذي وقع فيه النحاة وعلماء اللغة من قَبْله، وبَيَّن في تحليلات دقيقة أثر الكتابة في العمليات اللغوية محاولًا بذلك أن يُعيِّن فوائدها وعيوبها وخطورتها. وحتى يستقيم المنهج كان على سوسير أن يُحدِّد موقع الكتابة الحقيقي من اللسانيات، فهذه المسألة لم تُقيَّم بجدّية قَبْل سوسير، وقد تمّ تجاهلها من النحويين وفلاسفة اللغة، أو بالأحرى لم يَتنبَّهوا لآثارها البعيدة في العلم الذي يدرسونه. وقد انتهت الدراسة إلى أن اللسانيات الحديثة، وهي تَفْصل بين هيئة الكلام المنطوق وشكل اللغة المكتوب، قد جعلت من الأول وسطها الطبيعي الذي لا يحق لها التحرك إلا في مجاله.

١- أستاذ مشارك بقسم اللغة العربية.كلية العلوم والآداب. جامعة نجران. المملكة العربيّة السعوديّة.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

Abstract:

This study aims to address the writing system as one of the most important cultural factors in the stabilization of language. It will be found that the mind, in its attempt to build its own image, tends to form a culture. This is indeed shown in its effort to bring unity into everything that is different or multiple. Thus, the essence of writing, as a cultural achievement, is to bring unity into the different and multiple sounds of spoken speech, and the phonetic change to which speech is subjected rarely affects this cultural achievement. A spoken image of a written image is usually seen as a rhetorical devastation, so it is necessary to soothe language by subjecting it to the authority of the written graph in order to reduce this subsequent devastation. This is a manifestation of the triumph of the written image on the spoken image before the emergence of modern linguistics. Saussure revealed this systematic imbalance in which grammarians and linguists have fallen. He precisely analyzed the impact of writing on linguistic processes in an attempt to identify its benefits, disadvantages and importance. To correct the method, Saussure had to determine the true status of writing. However, this issue was not properly evaluated by him, and was ignored by grammarians and philosophers of language; or rather they did not pay attention to its distant impact on the science they study.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

مقدمة

لا يوجد اليوم في اللسانيات الحديثة أي نزاع نظري كبير بين من يُريد أن يُفسِّر عملية التغير اللغوي من وجهة نظر واحدة، كأنْ يرى أن العوامل الداخلية هي السبب في تغير اللغة فقط، أو أن يُفسِّر العملية مبرزًا الظروف الخارجية دومًا. فاللسانيات البنيوية تتحدَّث بكل تقدير عن المبادئ الذاتية لتغير اللغة: (مبدأ الاعتباطية ومبدأ الاختلاف ومبدأ القيمة)، غير أننا نجد أيضًا أصواتًا أخرى تتحدَّث عن حالات تكون فيها المبادئ الذاتية غير كافية، فتذهب إلى أنه مَهْما رفعنا من شأن تلك المبادئ فإنها لن تصل إلى أن تكون مجموعة وصفات تسمح بتفسير كل شيء انطلاقًا من أي شيء[١].

ولهذا فإننا نجد هذه الأصوات قد حصرت عملية التغير اللغوي في الظروف الخارجية، وجعلت منها عوامل تَتَّحِد لتخلق شدَّ أوتار بين ما يُسميه (باختين) بـ(قوى اللغة الجاذبة) و(قوى اللغة الطاردة). فتشمل القوى الجاذبة العوامل الثقافية والسياسية والمؤسساتية التي تسعى إلى فرض نظام شفري واحد أو نوع من السكون على اللغة في الاستعمال، وتُعدُّ هذه العوامل قوى جاذبة؛ لأنها تُجبِر المتكلمين على اعتماد هُوية لغوية مُوحَّدة. وأما القوى الطاردة فتشمل العوامل الاجتماعية والبيولوجية التي تدفع المتكلمين خارج المركز الواحد ونحو التنوع والاختلاف، ويُمثِّل هذه القوى، بشكل اعتيادي، الناس الذين نجدهم جغرافيًا وعدديًا واقتصاديًا في محيط النظام الاجتماعي[٢].

وقد سعت هذه الدراسة التي نضطلع بإنجازها إلى تناول أهم عامل ثقافي يقف بين تغير اللغة وثباتها، وهو نظام الكتابة، فالكتابة تحاول دائمًا إقناعنا، نحن مستخدميها، بقيمتها عبر إظهار ذاتها كنظام مُحدَّد يُسكِن الكلام المنطوق في حالة من الكينونة الثابتة؛ نظام يقبض على المنطوق بتحويله إلى شيء مرئي وملموس؛ بتحويله إلى حَجَر أو جلد أو ورق.

وهذا تعيين ثقافي لا يتوافق مع طبيعة اللغة الراسخة، فهو يحجب ضمن غطاء مُنْغلق تطور اللغة وتغيرها، فكل استعمال للكلام يُبرهن على تغيُّر دائم ليس لنظام الكتابة قدرة على مجاراته وتمثيله. فاللغة لها قدرة الانقلاب الذاتي على كل تعيين لأي

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

هُويّة راسخة أو مفروضة تحاول حجب الواقع، ولا يُستثنى من ذلك الأمر التعيين الذي يفرضه نظام الكتابة على هُويّة اللغة.

فعلى الرغم من التصالح الدائم بين شكل اللغة المنطوق وشكلها المكتوب منذ بضعة آلاف من السنين، إلا أن اللغة اليوم تنقلب على هذا الوضع مع ظهور تقنيات جديدة أكثر أمانة في تعيين هُويّتها. وسند اللغة في ذلك هو اللسانيات الحديثة التي ترى في شكل اللغة المنطوق، ضمن أي غطاء يشف عنه، هو الوسط الوحيد لأي إجراء أو دراسة تتغيَّا الوقوف على عمليات اللغة الطبيعية.

وقد استقت هذه الدراسة مُحدِّداتها، وهي تبني موضوعها، من دروس سوسير في الألسنية العامة، ففي الباب السادس المعنون بـ(تمثيل اللغة بواسطة الكتابة) يُشير الفصل الأول منه إلى ضرورة دراسة هذا الموضوع، فالكتابة وإنْ كانت في حدّ ذاتها لا تمت إلى نظام اللغة الداخلي بصلة، فإنه يستحيل علينا أن نُسقط من حسابنا هذه الطريقة التي نُصوِّر بها اللغة على الدوام، فيُصبح من الضروري إذًا أن نعرف فائدة الكتابة وعيوبها ومخاطرها. ومن الجدير ذكره أن الباحث وهو يتتبع دور دروس سوسير في إثارة هذا الموضوع في الدراسات العربية، فإنه لم يقف، بحسب اطّلاعه، على دراسة حديثة تكفَّلت ببيان إشكالات الكتابة في الدرس اللساني المعاصر، ومن هنا كان لزامًا على الباحث أن يفرد هذه الصفحات لتتناول جوانب متنوعة من الموضوع.

وبالاتّكاء على المنهج الوصفي التحليلي، حاولت الدراسة ضمن أهدافها المتعددة الإجابة عن مجموعة من الأسئلة التي يُمكن صياغتها على النحو الآتي: ما هي السنائد التي تتحول إليها قناة اللغة (السمعية – الشفهية) لتوسيع شرطها التواصلي؟ ولماذا يُعدُّ السند الكتابي أكثرها أهمية؟ وما هو الفرق بين الكلام المنطوق والشكل المكتوب من حيث تمثيل اللغة؟ وما الأثر الذي يتركه استعمال الكتابة على الوسط المنطوق؟ وهل هنالك أسباب علمية لتبجيل الكتابة وتفضيلها على هيئة اللغة المنطوقة؟ وكيف للكتابة أن تكون تحليلًا أوليًا للغة؟ وكيف قامت الكتابة بإعطاء دَفْعٍ حاسم

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

للبحث النحوي؟ وهل تُشكِّل الكتابة خطرًا على هيئة اللغة المنطوقة؟ ولماذا لا تُدرِج اللسانيات المعاصرة اليوم شكل اللغة المكتوب ضمن مواضيعها الأساسية؟ وغير ذلك من الأسئلة الأخرى التي إنْ استطاعت الدراسة أن تُجيب عنها جميعها، فإنها ستكون بذلك قد حققت الغاية التي وُضعت من أجلها، والله وليّ التوفيق.

١. سَنَائد اللغة المُحوَّلة:

هنالك شيء يُميِّز اللغة بحد ذاتها، وهي حقيقة أن اللغة كنظام يمكن أن تتمايز عن أي نظام تواصلي آخر بقدرتها على التحوُّل، فاللغة البشرية لا تبدو مرتبطة ارتباطًا لا فكاك منه بخصوصيات القناة السمعية الشفهية؛ إذ إن الظاهرة الأشد إثارة للدهشة في اللغة تتمثَّل بوجود سنائد مُحوَّلة لقناتها الطبيعية، ويُقصد بذلك كل تحول يطرأ على سند سمعي شفهي لصالح سند آخر، وذلك من أجل توسيع الشَّرْط التواصلي، لكن من غير ضمانات تحفظ للغة هويتها وخصائصها الطبيعية.

ومن هذه السنائد المُحوَّلة ما يَستعمِل جسم الإنسان مع الإبقاء على السند السمعي الشفهي، مثل التحويل إلى لغة الصفير، ومنها ما لا يُبقي على هذا السند، مثل التحويل إلى لغة الحركة. وتتمثل النقطة الأساسية بإمكانية التحويلات التي لا تستمر في استعمال جسم الإنسان على غرار لغة الضرب على الطبول أو إشارات الدخان أو أعمدة إشارات المرور. وقد عرف العالم الحديث ازديادًا في السنائد المُحوَّلة بهدف التواصل عن بعد، وتتمثل بسنائد تماثلية، كتغيرات شدة التيار الكهربائي التي استعملت في الهواتف الأولى، وتلك المتعلقة بأمواج الراديو أو الأمواج الرقمية، كالمورس الذي يُعدُّ في الواقع ترميزًا للكتابة، وتقنيات ترقيم الصوت التي تتجاوز بصورة كبيرة حدود اللغة، وهي اليوم الأسرع انتشارًا[٣].

ومن بين هذه السنائد المُحوَّلة هنالك السند الكتابي الذي يُعدُّ بلا جدال الأكثر أهمية، ليس لأنه يستعمل ثنائية الأبعاد للمكان المُسطَّح فحسب، وإنما كذلك لأنه يُمثِّل السند الأول الذي أتاح للكلام البشري أن يبقى ويدوم خارج وجود قائله. وفي الحقيقة إن خبرتنا الأساسية باعتبارنا موجودات خاضعة للزمان هي أن كل

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

الأشياء تفر منَّا، وأن كل أحداث حياتنا تتلاشى شيئًا فشيئًا، حتى إنها في أحسن الأحوال تتوهَّج بوميض غير حقيقي غالبًا في فعل التذكر الذي يكون عن بُعْد، وإنه عندما يكون علينا أن نُبقي على شيء ما، فإن هذا يكون راجعًا إلى كونه سريع الزوال، ويُهدِّد بالفرار من قبضتنا، وليس أدل على ذلك من كلامنا المنطوق، فما نتلفَّظ به يبقى دائمًا خارج النطاق أو يتملَّص من المساعي الرامية إلى حيازته.

ولهذا لجأت البشرية قديمًا إلى طريقتين للإبقاء على القرب فيما يتعلَّق بالمنطوق، الأولى منهما هي ابتكار أساليب شفهية تستند إلى تقاليد تُدير الكلام المنطوق على نحو أدبي. فحقيقة الشعر، على سبيل المثال، تكمن في إبداع إبقاء القرب، والقصيدة الغنائية تتيح لنا أن نعايش القرب على ذلك النحو الذي يتم فيه إبقاؤه في الشكل الموزون لها. ولكن القصيدة لا تتلاشى لأن الكلمة الشعرية تُوقِف تمامًا زوال الزمان، بل لأنها أيضًا تَبْقى مكتوبة. وبذلك تظهر الطريقة الثانية للإبقاء على القرب، والمتمثلة باختراع الكتابة الذي يتيح لنا أن نعايش القرب على نحو يتم فيه إبقاؤه في الشكل المكتوب للأدب ومن خلاله[٤].

ويجب هنا التمييز بين الأسلوب الشفهي وأسلوب الكلام المحكي؛ لِما لهذا التمييز من علاقة بظهور الكتابة؛ إذ يُشير هذا الأخير إلى الاستعمال العادي للكلام، البعيد إلى حدٍّ ما عن اللسان المكتوب في حالة التخاطب. أما الأسلوب الشفهي فهو يستند إلى تقاليد تُدير الكلام المنطوق على نحو شعائري مُهذَّب، فهو نوع أدبي بحق، يحفظ صروح الثقافة لكن دون ترك أثر مكتوب. ويبدو أن ظهور الكتابة مرتبط بهذا الأسلوب وتابع له، وربما كان ذلك في لحظة شَعَر فيها الإنسان بأن هنالك شيئًا مما يقوله يستحق التسجيل ويستحق عناء الاحتفاظ به. ويتعلَّق الأمر هنا في الحقيقة بتقليد ثقافي يبدو أنه يُبرِّر ابتداع مصطلح (الأسلوب الشفهي) الذي أصبح موازيًا لمصطلح (الكتابة الأدبية)[٥].

فالأسلوب الشفهي - أو (اللغة الأدبية) كما في اصطلاح سوسير - يُكسِب الكتابة مزيدًا من تلك القيمة التي هي غير جديرة بها. فللغة معاجمها وكُتُبها النحوية، والتعليم في المدارس إنما يكون بالإحالة إلى الكُتُب وبواسطة الكُتُب. وهكذا يكون للصورة التي تتجلَّى عليها اللغة قانون يُنظِّمها، وما هذا القانون في حد ذاته سوى

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

مجموعة من السنن المكتوبة الخاضعة في الاستعمال لقواعد صارمة، هي قواعد الرسم. ولهذا السبب تراهم يُنزلون الكتابة المنزلة الأولى من حيث الأهمية، فيغيب عنهم في نهاية الأمر أن الإنسان يتعلَّم الكلام قبل أن يتعلَّم الكتابة، فيعكسون الآية عكسًا(٦).

ومن هنا تطرح اللغة الأدبية مشكلًا كبيرًا؛ مشكل النزاع الذي ينشب بينها وبين لغة التخاطب اليومي، وعلى الألسني أن يفحص العلاقات المتبادلة بينهما؛ إذ ليست كل مستويات استعمال اللغة تتساوى في قَدْر ثباتها وتغيرها، فالتطور غير المنقطع كثيرًا ما يحجبه عنَّا ما يوليه الناس من عناية باللغة الأدبية. فاللغة الأدبية –وهي نتاج الثقافة – تتراكب على اللغة العادية، وتكون خاضعة من حيث وجودها لظروف خارجية وملابسات مغايرة، تتمكَّن من خلالها أن تفصل مجال وجودها عن المجال الطبيعي؛ أي مجال لغة التخاطب اليومي. ثم تظل اللغة الأدبية، بعد أن تتكوَّن، على قَدْر كبير من الثبات والاستقرار بوجه عام، ويكون من شأنها أن تنزع إلى أن تبقى هي هي لا تتغيَّر، وفضلًا عن ذلك فإن خضوعها للكتابة يوفِّر لها ضمانات خاصة تضمن بقاءها على حال لا تتغير. وقد زعم بعض العلماء أن غياب (الحرف) و(الأدب) من شأنهما أن يتركا لغة التخاطب اليومي في حالة تقلُّب دائمة، وهي أشبه ما تكون بتلك التي تعاني منها اللهجات عديمة الشكل لشعوب أميركا البدائية، مما يجعل دراستها عديمة الفائدة لعلم الاشتقاق، ولا تترك في الذهن سوى ومضات غامضة، وفي معظم الأحيان خاطئة(٧).

وفي حقيقة الأمر إن وجود الكتابة لا يمنع من تَقلُّب اللغة بقدر ما يمنع من أن تمضي اللغة في سيرورتها الطبيعية، فالكتابة تُبطِّئ من عملية اشتقاق مفردات جديدة تحتاجها الألسن، وهي بذلك تكون قوى مضادة تُعطِّل من ولادة تركيبات متطورة للمفردات، وفي مثل هذه الولادة – على بعض تعقيداتها – غِنًى لعلم الاشتقاق. ويقع جانب من اللوم لهذا الاتجاه على عاتق مناهج التعليم التقليدية، فقد أصرَّ أصحابها على قولبة اللغة وفقًا لاستعمال مشاهير الكتاب في العالم القديم، وهي الاستعمالات التي تجسَّدت في أعمال مكتوبة فحسب. وقد بدأ هذا الاتجاه منذ زمن بعيد يصل إلى القرن الثاني قبل الميلاد، حين اتخذ كُتَّاب القرن الخامس من علماء الإسكندرية

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

اليونانيين نماذج يحتذونها في كتاباتهم، واستمر هذا الاعتقاد في تفوق اللغة المكتوبة لما يزيد على الألفي عام، حتى أصبح عالمنا الذي يُدار بوسائل الكتابة والتدوين عالمًا أدبيًا إلى درجة كبيرة تقريبًا[٨].

وإذن فليست اللغة الأدبية – وهي شكل اصطناعي من أشكال اللغة – هي التي من شأنها أن تكون مقياسًا على مدى قابلية اللغات الطبيعية للتبدل والتغير. فالتمييز بين التغيُّر الطبيعي العضوي في لسان من الألسن من أشكاله الاصطناعية، وهي أشكال راجعة إلى عوامل خارجية ومن ثَمَّ غير عضوية، هذا التمييز من الضرورة بمكان لإعطاء صورة أوضح لتغير اللغة[٩]. فالخصائص المميزة للغات الأدبية تعكس تدخُّلًا ثقافيًا ضد التغير الطبيعي للغة، وإخضاع لغة ما للكتابة هو أساسًا أداة لتشكيل اللغة، تُظهِر وتؤكد معًا دعوى الاعتراف بجدارة تنوع معين في حد ذاته، والتي من دونها لا يمكن تطوير لغة إلى لغة مشتركة[١٠].

ومهما يكن من أمر فإن لمصطلح الكتابة معانيَ مختلفة؛ إذ يمكن أن تُدرَج فيه النقوش الحَجَرية التي تُظهِر مشاهد الصيد في العصر الحجري القديم الأعلى، ولكن إذا ما تم الاقتصار على المعنى الشائع، والمُتعلِّق بتقنية إعادة تمثُّل الكلام بواسطة أثر حامل قابل للحفظ، فإنه يمكن هنا الحديث عن (اختراع) لكن بالمعنى العام للكلمة، حَدَثَ مرة واحدة منذ آلاف السنين، وفي مكان واحد بين دجلة والفرات. فقد كانت الكتابة مُغامرة حاسمة لهذا القسم من البشرية الذي استفاد منها، ويمكن مقابلة هذه المغامرة بتلك المغامرة الضاربة في القدم؛ أي باكتشاف النار[١١].

وإحدى أكثر المراحل إبداعًا في تاريخ البشرية تقع إبَّان قدوم العصر الحجري الحديث، وهو العصر المسؤول عن الزراعة وتدجين الحيوانات إضافة إلى تقنيات أخرى. وللتوصل إلى هذا المنجز الحضاري كان لا بُدَّ لآلاف من السنين قامت فيها جماعات بشرية من خلال التجربة والملاحظة بنقل ثمرات أفكارها بهمة وعزيمة مستمرتين، وفي وقت لم تكن الكتابة فيه معروفة بعد. وعندما ظهرت الكتابة بين الألفيتين الرابعة والثالثة قبل الميلاد، فإنَّ ظهورها لم يكن شَرْطًا لتحضُّر البشرية، وإنما كان نتيجة من نتائج مَدَنيَّتها. وإذا كانت البشرية قد خَطَت في العصر الحجري الحديث خطوات عملاقة بدون معرفة الكتابة، فإن لظهور الكتابة أثرًا في جمود

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

الحضارة التاريخية زمنًا طويلًا، فعاشت البشرية منذ اختراع الكتابة وحتى بزوغ فجر العلم الحديث خمسة آلاف سنة، تقلَّبت فيها المعارف أكثر مما تزايدت.

وقد حتَّم ظهور الكتابة تغيرات عميقة في شَرْط الوجود الإنساني، وهذه التحولات كانت من طبيعة فكرية؛ فامتلاك الكتابة يُضاعف قدرة بني الإنسان على تثبيت معارفهم، وينظر إليها بكونها ذاكرة اصطناعية ينبغي أن تقترن تنميتها بوعي أفضل بالماضي، وبكفاءة أكبر في تنظيم الحاضر والمستقبل. ويرغب اليوم كثير من العلماء بجعل الكتابة عاملًا أساسيًا في تقسيم الشعوب إلى فئتين: شعوب تعرف الكتابة وأخرى تجهلها. فالأولى قادرة على مراكمة المكتسبات القديمة، والتقدُّم بسرعة أكثر فأكثر إلى الهدف الذي اختطَّته لنفسها. بينما الأخرى وهي عاجزة عن حفظ ماض أبعد مما تكفي ذاكرة فردية لتثبيته، ستظل حبيسة تاريخ متغير يعوزه دائمًا الأصل والوعي المُستدام بالمشروع(١٢).

ومع الكتابة بدأ الجنس البشري يتمتَّع بوسيلة صارمة طويلة الأمد لتثبيت الكلام، والإبقاء على تاريخ مُهدَّد بالنسيان، فقبل الكتابة لم تكن الذاكرة الجمعية عن طريق وسيلة التناقل الشفهي العريقة القدم بمنأى عن الوقوع في أعماق النسيان. وبعد الكتابة – ويا للمُفارقة! – لم تكن الذاكرة الفردية بمنأى عن الضياع، فظهور الكتابة أسهم في ضعف ملكة الذاكرة بشكل كبير، وانتشارها مسؤول عن فقدان الذاكرة الرهيب، حيث جعلت ذاكرتنا بليدة حتى يكاد المرء يعجز عن تذكُّر أسماء أصدقائه المُقرَّبين، إننا بكل بساطة نعاني من تردِّي ملكة أصبحت مع نُظُم الكتابة وتقنيات التسجيل غير مُجْدِية(١٣).

وعلى عكس الكلام الذي هو جزء من الجهاز الإنساني الأساسي، فإن الكتابة أداة ثقافية يترك استعمالها المعتاد آثارًا في الوسط الذي تُعطي له شكلًا، فمن خلال الكتابة يُزوَّد الوسط الطبيعي للغة بعنصر ثقافي، واللغات بوصفها مُنتجًا جَمْعيًا وعن طريق توافر معيار مقنن وموضوعي بقدر الإمكان، أصبحت صناعية بإعطائها صورة مكتوبة(١٤). وهكذا فإنه من الطبيعي أن يتكلَّم المرء، وليست كذلك هي الكتابة؛ ذلك أن استعمالها شأن ثقافي، فالوحيدون الذين يُحسنون الكتابة هم أولئك الذين

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

أُخضعوا لتثقيف نُفِّذ بانتباه في المدارس أو ضمن العائلات، وتَعلُّم الكتابة لا يزال يطرح مشكلات لم يَتوقَّف التربويون عن السعي في طلب حلول لها. وخلاف ذلك (الكلام المنطوق)، فنحن لم ننظر مطلقًا حتى يومنا هذا في أنْ نضبط مناهج خاصة كي نكتسب تملُّكًا للسان المنطوق، وتملُّك المرء للكلام المنطوق لا يعني أن يكتسب تملُّكًا للغة، وإنما تملُّكًا للسان مخصوص هو أداة التواصل لمُتَّحد اجتماعي مُعيَّن، ونحن على اقتناع بأنه يحصل من تلقاء نفسه، والدليل هو أن كل الناس يتكلمون[١٥].

فهنالك إذن أوَّلية ممنوحة للكلام، فالأطفال يَتعلَّمون الكلام قبل تعلُّمهم الكتابة، وهنالك ملايين الناس يَتكلَّمون من غير معرفتهم بالكتابة حتى في الثقافات الرفيعة. ولا تُتَّخذ مثل هذه الوقائع برهانًا على مجرد أسبقية واقعية أو محلية للكلام على الكتابة، وإنما تُتَّخذ أيضًا برهانًا على أسبقية سائدة وشاملة. فالكلام عملية من التواصل المباشر، تتدفَّق فيه الكلمات وكأنها علامات عفوية تَشفُّ تمامًا عن فكره الحاضر الذي يريد مُستمعه الظفر به. أما الكتابة فتتألف من إشارات فيزيقية منفصلة تمامًا عن الفكر الذي قد أنتجته، وتؤدِّي دورها في غياب المتكلم، فتقترب من فكره بشكل غير أكيد، كما تبدو إشاراتها وكأنها مجهولة المصدر بالكلية؛ أي مبتورة عن أي متكلم أو مؤلف.

ومن ثَمَّ فليست الكتابة مجرد أداة تقنية لتمثيل الكلام فحسب، وإنما هي أيضًا تشويه للكلام، وهذا الحكم على الكتابة قديم قدم الفلسفة نفسها، ففي محاورة (فيدروس) يشجب أفلاطون الكتابة بعدِّها شكلًا لقيطًا من أشكال التواصل؛ أي مفصولة عن الأب أو لحظة الأصل، ولذلك تُثير الكتابة كل أنواع إساءات الفهم بما أن المتكلم غير موجود كي يُوضِّح للقارئ ما يدور في ذهنه[١٦]. فالكلام المنطوق وهو يقيم صلة بين إنسان وآخر أو حتى بين الإنسان ونفسه بهذه الطريقة الحية، يمكن له كذلك أن يتَّخذ الشكل الصارم للعلاقات المكتوبة، ويمكن فك مغاليق هذه العلاقات المكتوبة وقراءتها وتوليدها بحسب قانون جديد للمعنى. فالشكل المكتوب ثابت أما الوعي الذي يملكه المرء حياله فهو الذي يتغير، فالشكل المكتوب لا يفرض عليه معنى واحدًا، بل إنه يوحي له بمعان مختلفة عبر أزمنة متعددة[١٧].

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

٢. سُلطة الكتابة:

يربط بعض العلماء نشوء اللغة البشرية بهلوسات سمعية، فالكلمات وهي تصدر عن نصف الدماغ الأيمن، كان النصف الأيسر من دماغ الإنسان الأول يحسبها قادمة من مكان ما في العالم الخارجي. وحين اختُرعت الكتابة، سُمعت الإشارات المكتوبة كأصوات مَعزوَّة إلى آلهة ناطقة، ولم يُدرك الإنسان أن الأصوات تصدر عن دواخله حتى بداية الألفية الأولى قبل الميلاد[١٨]. وهذه نظرة قد يشوبها شيء من الأسطرة إلا أنها تعطي تصوُّرًا واضحًا للسلطة العالية التي حظي بها شكل اللغة المكتوب فيما مضى من عمر البشرية، فالكتابة على النقيض من كونها ظل الكلام، تستولي على كُنْه اللغة[١٩]، فهي أشبه بنظام شمولي لديه ميول دائمة لفرض نوع من الوحدة على كل مظاهر التنوع والاختلاف لكيفيات اللغة المنطوقة. وقد سعى سوسير لأن يضع أسبابًا علمية لهذه الهالة من التبجيل التي تُحيط بالكتابة، وأوجزها في ما يأتي:

١. إنَّ تحديد حرف واحد لكل صوت ارتبط لدى الواضع الأوَّل بحاسة السمع التي تميل إلى فرض نوع من الوحدة على النطق المتعدد للصوت الواحد، ورأت في هذا التعدد اختلافًا في درجة النطق لا في طبيعته، وقد ظهر ذلك من خلال تجاوز الاختلافات اللفظية التي تبدو من شخص لآخر ورؤية تلك الوحدة التي تقف خلفها، وهذا ما أدَّى إلى أن تسترعي صورة الكلمات في الخط انتباهنا من حيث هي شيء ثابت متين، فهي أكثر قدرة من الصوت على تشخيص وحدة الكلام عبر الزمان. ومهما يكن هذا الرابط سطحيًا ومهما تكن الوحدة التي يُشخِّصها اصطناعية محضة، فإن إدراكنا له أيسر من إدراكنا لذلك الرابط الطبيعي الحقيقي الوحيد الذي هو رابط الصوت، فقد شقَّ على النحاة أن يُعالجوا بنجاح تلك المنطوقات اللغوية الوقتية قبل اختراع أجهزة تسجيل الصوت[٢٠].

فهذه الأجهزة تقوم بعكس ما تقوم به الكتابة، فإذا كانت الأخيرة تُشخِّص وحدة الكلام، فإن أجهزة تسجيل الصوت لا تحفظ سوى الاختلاف، ولا يمكن اللسانيات المعاصرة عدم الاكتراث بمثل هذا التطور الذي تشهده التقنيات اليوم، بل هي وجدت فيه فرصة لتتطور. فدراسة الاختلاف لم تكن غائبة عنها في حقيقة الأمر، وهي سبقت بكثير دخول الأجهزة القادرة على تسجيل واستعادة

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

ملامح الاختلاف بأمانة كبيرة، إلا أن أجهزة تسجيل الصوت سرَّعت من إيقاع الحركة التي كانت قد بدأت[٢١].

وتُعدُّ تقنيات التسجيل الحديثة، مع قدرتها العالية على حفظ التنوع والاختلاف في المنطوق، وسيلةً تقف أيضًا في وجه الميل إلى التغير والتعدد، فالتوسُّع الجغرافي، الذي هو عامل من عوامل التعدد والازدياد، يزول أثره بعد اليوم بسبب تطور تقنيات الاتصال الحديثة. فالمذياع والتلفاز والفضائيات ووسائل التواصل الاجتماعي ...إلخ لا تسمح أبدًا بجعل إنجليزية أمريكا وإنجليزية بريطانيا، على سبيل المثال، لغتين مختلفتين، والحال كذلك بالنسبة إلى فرنسية فرنسا وفرنسية كيبيك. ولو كان هذا الوضع قائمًا بشروط الفصل الجغرافي نفسها منذ ستة قرون أو يزيد لجرت الأمور على هذه الشاكلة. فلئن كان مُقدَّرًا أن تستمر اللغات في التغير والتعدد وفي أن يحل بعضها محل بعض، فإن هنالك أمورًا كثيرة تدفع إلى الاعتقاد بأن حركة التعدد والازدياد الكبرى التي وسمت التاريخ اللساني العالمي بميسمها منذ عشرات القرون قد أوقفتها ظروف تقنيات التواصل الحديثة[٢٢].

٢. إنَّ علاقة اللغة بالرسم علاقة متراكبة، فالكلام المنطوق من اللغة هو بحد ذاته رسم لما نراه ونعقله، وهو أداة غير كاملة للقيام بهذه الوظيفة؛ لأنه يقع إزاء المرئي في عجز يجهد عبثًا لتجاوزه، ولأنه أيضًا لا يمكن أن يَختزل أحدهما الآخر، فعَبَثًا نقول ما نراه؛ لأن ما نراه لا يسكن أبدًا فيما نقول، وعبثًا عملنا على أن نجعل الآخرين يرون بالصور والاستعارات والمقارنات ما نراه بأعيننا، فالمكان الذي تتلألأ فيه ليس هو المكان الذي تراه الأعين، وإنما هو المكان الذي يُحدِّده تتابع التراكيب اللغوية[٢٣].

وكذلك شأن الكتابة إزاء الكلام المنطوق، فهي رسم لما ننطقه بألسنتنا، وهي كذلك أداة غير كاملة للقيام بإظهار جميع سماته، ومع ذلك فإن ما ننطقه يسكن فيما نكتبه ويُختَزَل فيه إلى حد كبير؛ لأن التتابع النُّطقي الذي تظهر فيه الأصوات شبيه بالتتابع الخطي الذي تظهر فيه الحروف، سوى ما يتعلَّق بوجود فجوات بيضاء في التتابع الثاني تضع حدًا لنهاية وحدة سابقة وبداية وحدة لاحقة. وهكذا تكون الكتابة في رسمها للمنطوق أكثر دقة وأمانة من الكلام في رسمه للعوالم

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

المرئية، وما لم يتم اعتبار ذلك نجاحًا مميزًا للكتابة في أداء وظيفتها، فإن عدم اعتباره في الكلام المنطوق أولى.

فالكتابة في إطار العائلة الكبرى للأنساق العلامية تنتمي إلى طبقة التوسيم الخطي، وهي طبقة تجمع أنساق العلامات ذات السمة الدائمة التي لها دعم بصري ومكاني، وتكمن الشارة المميزة للكتابة إزاء التوسيمات الخطية الأخرى في كونها تشير إلى وحدات لسانية، وهي لا تختلف فيما تُولِّده من انطباعات مرئية عن التوسيمات الخطية الأخرى. فالكتابة الأسطورية، على سبيل المثال، وإنْ كان التوسيم الخطي فيها لا يُحيل إلى وحدات اللسان إلا أنه يُشير إلى تمثيلات ذهنية معقدة أو إلى أشياء وحوادث واقعية، وفي هذا الجانب لا يوجد ما يُميِّز الكتابة الأسطورية من الكتابة العادية، فالتأشير المرئي سمة مشتركة بينهما[٢٤].

وهكذا فإن تبجيل الكتابة، كما يرى سوسير، عائد إلى كون الانطباعات المرئية أوضح وأبقى لدى معظم الناس من الانطباعات الصوتية؛ لذلك ترى تعلقهم بالانطباعات المرئية أشد وأقوى، وهو ما يفضي بالصورة المكتوبة إلى أن تفرض نفسها على حساب الصوت. فالصورة المكتوبة، بوصفها جانب اللغة الذي يمكن رؤيته ببساطة، تُساعد على المحافظة اللغوية على نحو أسهل، فحالما تُؤسَّس نُظُم الكتابة، فإنها تكون شديدة الثبات والمقاومة للتغيير[٢٥].

٣. إنَّ اللغة تتطور بدون انقطاع، وأما الكتابة فتنزع إلى الثبات على حالها لا تتغيَّر، فالكتابة المُتَّبعة للقواعد في صورتها الخطية الثابتة بمساعدة الأشكال الورقية أقل خضوعًا للتعديلات الحاصلة في الجانب الزماني والمكاني، ولهذا فإن اللغة المكتوبة تبدو أكثر محافظة من الأخرى المنطوقة، وتُمثِّل ثباتًا لا تعرفه هذه الأخيرة، فأي فرد يسمح لنفسه في سهولة تامة بارتكاب خطأ تجاوز القواعد النحوية أو استخدام الألفاظ العامية عند الحديث، بينما لا يسمح بذلك في اللغة المكتوبة[٢٦].

فالكتابة هي عامل استقرار للغة، وقد يكون الجهل الكبير بها سببًا يزيد من التغيرات الصوتية ويزيد من إيقاعها، فقد عرفت أوروبا أهم التغيرات في العصور الوسطى، قبل ظهور الطباعة، وفي عصر كانت فيه أعداد الأُميين

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

كبيرة[٢٧]. ويَنْجرُّ عن ذلك أن الصورة المكتوبة تصبح في النهاية غير مطابقة لما هي عليه، وكلَّما عَظُم البون بين الخط وما ينبغي أن يُمثِّله بالنطق من أصوات قويت نزعة بعضهم إلى اتخاذ الكتابة عمادًا. فعلى الرغم من أنه كلما وُجِد بون أو اختلاف بين اللغة وقواعد رسمها فإن حسم الجدال في ذلك قد يكون عسيرًا إلا على الألسنيين، لكن لَمَّا لم يكن للألسنيين حق في إبداء الرأي في موضوع الرسم الإملائي تحتَّم تغلُّب الصورة المكتوبة على الصورة المسموعة[٢٨].

ولذلك نجد النحاة يُغالون في لفت الأنظار إلى الصيغة المكتوبة، وهذا ما دعاهم إلى أن يقفوا تجاه اللغة وقوفهم أمام شكل قد تَمَّ وضعه بصورة نهائية، ويعرض بدوره بصفة ثابتة ودائمة الشكل نفسه. غير أن في هذه النظرة إغفالًا لطبيعة اللغة التي ما تزال في طور سيرورتها، وداخل السيرورة لا يمكن للغة أن تعكس نفسها شيئًا ثابتًا ودائمًا، ولذلك لا يحق لنا عَدَّها شكلًا ثابتًا، ولعادة النحاة هذه ما يُبرِّرها من الوجهة النفسية إلا أن لها عواقب وخيمة جدًا[٢٩].

وقد يزداد البون بُعدًا بين الهيئة المسموعة والصورة المكتوبة بحيث تُعدُّ كل واحدة منهما لغة، ويظهر ذلك لدى سوسير في نظام الكتابة الإيديوغرافية، وهو نظام تُمثَّل فيه الكلمة بدليل خطي واحد لا يمت إلى الأصوات التي يتكون منها بأية صلة، ويتصل ذلك الدليل بمجموع الكلمة، ومن ثَمَّ فإنه يتصل – على نحو غير مباشر – بالفكرة التي تعبر عنه. والكتابة الصينية هي المثال الذي يسوقونه عادة لهذا النظام، فالكتابة بالنسبة إلى الصينيين لغة ثانية، ولذلك تراهم إذا ما وردت في كلامهم كلمتان لهما في النطق صورة واحدة، فإنهم أحيانًا يلجؤون إلى الكلمة المكتوبة لتُترجم عن مقصدهم[٣٠].

ويبدو أن هذه الأسباب التي دعت إلى تبجيل الصورة المكتوبة مُتعلِّقة بذلك الحجاب الذي تُقيمه الكتابة بيننا وبين رؤية اللغة في حيويتها، فذلك الحجاب يمنعنا من رؤية اللغة كما هي في وضعها الطبيعي متغيرةً ومتوثِّبةً باستمرار. ففي هذا الاستسلام لخداع الكتابة إذًا ركون إلى ما هو أيسر السُّبل بدلًا من العناء الذي يجده الباحث في مطاردة شيء لا يثبت، وهو كذلك افتتان بالثوب غير العادي الذي تلبسه اللغة وتتنكَّر فيه، فقد شاءت العادة أن تُموِّه الكتابة على الانتباه بفرض حالة

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

من الثبات على عناصر اللغة، لا نعود معها قادرين على متابعة حركة التغيُّر المستمرة لها[٣١].

فكثيرة هي اللغات الحديثة، لا سيما الإنجليزية والفرنسية، التي لا تزال تلبس ثوبًا قديمًا وتتنكَّر بنظام أبجدي يرتكز على لفظ قديم جدًا، فهذا النظام الأبجدي يخفي الكثير من التغيرات الصوتية والفونولوجية التي حدثت. وإنْ كان المرء على سبيل الفرض مُتضلِّعًا بالقدر الكافي من الإنجليزية أو الفرنسية، فلن يجد صعوبة في فهم مؤلفات شكسبير أو فولتير عند قراءتها، أما عندما يُتاح له أن يسمعها من الكُتَّاب الذين ألَّفوها، فسيجد أن هذه المؤلفات عسيرة على الفهم. فالباحثون والعلماء الثقات لم يتمكنوا من الوصول إلى فهم أفضل للعلاقة بين اللغات المكتوبة والمنطوقة من جهة واللغات المعيارية وغير المعيارية من جهة أخرى إلا بعد أن قاموا ببحوث مستفيضة خلال القرن التاسع عشر؛ أي في تلك الفترة التي تُسمَّى الآن بالفترة الكلاسيكية للسانيات التاريخية التي بدأت في سنة ١٨٢٠ واستمرت حتى سنة ١٨٧٠[٣٢].

وطغيان الحرف المكتوب لا يقف عند حد فرض حالة من الثبات الوهمي على اللغة، بل إن له عملًا آخر معاكسًا لما سبق، فهو من شدة ما يفرض نفسه على الجمهور يؤثر في اللغة ويحوِّرها تحويرًا، وهذا لا يحدث إلا في الألسن الضاربة في الأدبية[٣٣]، كالعربية الفصيحة، على سبيل المثال، حيث للوثيقة المكتوبة شأن عظيم، ففي هذه الحال قد يصل الأمر بالصورة المكتوبة إلى التسبب في حدوث كيفيات في النطق فاسدة، كما نجده اليوم في نطق كلمتَيْ: (مائة) و(عمرو)، فقد وُجدت (الألف) في الكلمة الأولى و(الواو) في الكلمة الثانية كعلامات خطية ذات قيمة صوتية غير مباشرة، وقد غُفِل عن ذلك وأصبح كثير من الناطقين بالعربية يظهرون نطق كل حرف من حروفهما المكتوبة.

وفي الحقيقة لا تُشكِّل مثل هذه الكلمات عائقًا في نطق العربية وفي قراءة نصوصها، فهي كلمات معدودة ليس لها أثر يُذكَر. إضافة إلى أنه عندما يتم تخصيص حرف لكل صوت من أصوات الكلام المنطوق لاسم معين، فإننا عندئذ إذا أضفنا أو حذفنا أو وضعنا حرفًا في غير موضعه، فإن الاسم الذي يُكتَب، وإنْ خالف الشكل المنطوق،

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

فإنه يبقى هو هو، ولن يصبح شيئًا آخر غير هذا الاسم، وهذا ما ينطبق على كل ما هو كيفي أو على أي شيء يُقدَّم من خلال صورة. وبخلاف ذلك كل ما هو كمِّي، فالأعداد ينبغي أن تكون تمامًا هي ما هي عليه، أو لا تكون البتة، فالعدد (عشرة)، على سبيل المثال، يصبح في الحال غير العشرة إذا ما زدت عليه وحدة أو طرحتها منه، وهكذا بالنسبة إلى أي عدد آخر(٣٤).

ومن المحتمل أن هذه التحريفات ستتكاثر عبر الزمن، وأن نطق الناس بالحروف الزائدة في الخط سيتزايد، وهو الاختلاط بعينه، فلهذه التحريفات وجود حقيقي في اللغة إلا أنها ليست تغيرات ناتجة عن عمل اللغة الطبيعي، بل المُتسبِّب فيها عامل لا يمت إلى اللغة بصلة، وقد تَحْدث بأوهى سبب(٣٥). ففي القرن الثامن عشر بأسكتلندا كانت كلمة: غضب (wrath) تتردَّد بشكل متواصل على منابر الوعظ، حيث إن الشخص المعني بطباعة العِظات عندما كان يستنفد خزينته من حرف (w) كان يُجبر على استخدام حرفَيْ: (v) بدلًا منه(٣٦).

ويتعيَّن على الألسني، كما يرى سوسير، أن يُفرد لمثل هذه الحالات قسمًا خاصًا يفحصها فيه؛ ذلك أنها تُمثِّل حالات مسخ، فوضع علامات تمييزية لبعض الكلمات في مرحلة ما من مراحل عمر كتابة إحدى اللغات وبقاؤها بعد ذلك، من شأنه أن يخلق صورًا مفجعة في التلفُّظ، فمن البديهي أن مثل هذا الإجراء، لشدة الحرص فيه على الدقة، سيعمي ما كان يقصد إلى إيضاحه، وسيشوِّش على القارئ أمره، وقد لا نجد فيه من الفوائد ما يكفي لتلافي مثل هذه النقائص(٣٧).

٣. الكتابة بوصفها التحليل الأول للغة:

إن النُّظُم التي تَدْرس اللغات مع أنها مستقلة إلى حد كبير عن الوسط الذي تنشأ فيه اللغة، إلا أنها يجب أن لا تُباشِر مادتها اللغوية إلا ضمن وسطها الصوتي، وهو الوسط الرئيس الذي تنمو فيه اللغة، ونتيجة لذلك فإن دراسة الصوت أهم بكثير من دراسة الكتابة أو دراسة الإيماءة أو دراسة أي وسط آخر نتوهمه للغة،

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

سواء أكان هذا الوسط وسطًا حقيقيًا أم محتملًا. فليس الصوت بحد ذاته ولا حتى النطاق الكامل للصوت هو المهم بالنسبة إلى اللغوي، بل إن ما يحظى باهتمام اللغوي هي تلك الأصوات التي تنتجها أعضاء النطق أو تلك التي لها دور رئيس في النُّظُم اللغوية[٣٨].

فمثل هذه الأصوات يدركها كل المتكلمين الأصليين للغة معينة، من غير استثناء وعلى نحو مضبوط، ويدركون كذلك اختلافاتها الدقيقة جدًا في نطاق إنجازها وظيفة تمييزية في تلك اللغة. في حين أن الأجنبي، بما في ذلك المُلاحِظ المُتدرِّب أو اللغوي المُتخصِّص، غالبًا ما يواجه صعوبة بالغةً في إدراك تلك الاختلافات، إذا لم تُنجَز هذه الوظيفة التمييزية في لغته الأصلية. فالفونيمات المتنوعة التي تُكوِّن لغة من اللغات فيها من الاختلافات السمعية الصغيرة والدقيقة جدًا إلى حدّ أنه من الصعوبة في بعض الأحيان ضبطها حتى بالوسائل الحساسة، فالمتخصصون المحدثون في حقل الأكوستيكية يندهشون بحيرة إزاء الإمكانية التي تُدرِك بها الأُذن البشرية من غير صعوبة ذلك التنوع الضخم في أصوات لغة معينة، بحيث إن هذه الأصوات تكون كثيرة جدًا، وتنوُّعاتها غير مدركة حسيًا. والفونيمات كذلك ليس لها في ذاتها معان محددة خاصة، فما ندركه في لغة محكية ليس أصواتًا مختلفة في ذاتها، وإنما استعمالات مختلفة عبَّرت عنها اللغة؛ أي إنها اختلافات مع أنها في ذاتها من غير معنى، تُستَعمل لتمييز كيان من بين كيانات أخرى في مستوى أعلى (المورفيمات، الكلمات)[٣٩].

ولهذا فاللغة كما يرى سوسير لا تبدو للدارس، وبالذات من غير الناطقين بها، في صورة مجموعة من الدلائل المعينة الحدود سلفًا، إنما هي كتلة صوتية غير واضحة المعالم، تنفلت في أغلب الأحيان عن الملاحظة، ولا يمكن أن نقف فيها على عناصر بأعيانها إلا عن طريق الانتباه والعادة[٤٠]. والذي يضع حدًا لسلسلة من الأصوات، ويجعلنا نعرف ونحن ننتقل على طول السلسلة أننا انتهينا من كلمة وبدأنا بأخرى هو الانتقال من مفهوم إلى آخر، فالجملة المنطوقة مهما تكن بسيطة كجملة: (the boy kicked the ball) ليس فيها مؤشر عند نهاية كل كلمة وبداية الأخرى، وما يُشير

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

إلى الفجوة بين الكلمات هو الانتقال من مفهوم إلى آخر، فالفونيمات التي تشتمل عليها (boy) ترتبط بمفهوم معين، والفونيمات المتتابعة في (kicked) ترتبط بمفهوم آخر، في حين أن مثل: (boyk) أو(icked) لا ترتبطان بأي مفهوم[٤١].

فالملاحِظ قد يستطيع أن يؤكد أن ما قيل في كلام ما يُؤلِّف سلسلة صوتية ممكنة ومقبولة، ولكنه إذا ما أراد أن يميِّز هذا الكلام، فإن العملية ليست مُجَرَّد تحديدٍ للأصوات واحدًا تلو الآخر، وبعد ذلك يكون وضعها مع بعضها بعضًا، فمثل هذا التصوُّر البسيط غير واقعي تمامًا لعدة أسباب:

١. إن سرعة الكلام تجعل من المستحيل فيزيائيًا تحديد كل صوت بمفرده، فالإنسان بمقدوره أن يُحدِّد أقل من عشرة أصوات منفصلة في الثانية، في حين أن إصدار الكلام يتضمن ضعف هذا الرقم.

٢. وعلى الرغم من التقدُّم الحاصل في الوسائل الإلكترونية، فإنها ما زالت تُقدِّم صورة وهمية لشيء (الكلام) هو بطبيعته وهمي، فتحديد الأصوات تحديدًا واضحًا ومتناهيًا غير ممكن؛ لأنه ليس لها صفات ثابتة، وذلك لكونها تتداخل بطريقتين: فمن الناحية الأولى لا يوجد فصل واضح بين الأصوات المتجاورة، ومن الناحية الأخرى لا يوجد حدٌّ ثابت وصارم بين الأصوات المتشابهة سمعيًا. فنحن نسمع الكلام على هيئة سلسلة من الكلمات المعزولة، لكن الحدود بين الكلمات لا يمكن سماعها، وسبب ذلك أن الكلمة في الموجة الصوتية الكلامية تدخل في الكلمة التي تليها من غير إشعار بهذا الدخول؛ إذ لا يوجد وقفات صغيرة بين الكلمات الملفوظة تُشبه تلك الفراغات البيضاء التي نجدها بين الكلمات المكتوبة، فنحن نقوم ببساطة بتخيل حدود الكلمة حين نصل إلى حافة قطعة صوت معينة تتوافق مع مدخل معين في معجمنا العقلي. ويظهر هذا بوضوح حين نستمع إلى كلام بلغة أجنبية؛ إذ لا يمكن أن نعرف في تلك الحال أين تنتهي كلمة ما؟ وأين تبدأ الكلمة التي تليها؟ كما يَتَّضح عدم وجود الحدود في سلاسل الكلمات التي تستخدم (الجناس)، ويمكن أن يُكوَّن منها كلمات بطريقين مختلفين[٤٢].

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

٣. إن الأصوات لا تتغير من متكلم لآخر فحسب، بل تتغير لدى المتكلم نفسه الذي يُبدِّل كلامه بشكل غير واعٍ في أغلب الأحيان، وبما يتناسب وطبيعة المقام، أو الحالة النفسية التي يتكلَّم بها[٤٣].

فالاختلافات الهائلة في التنوعات النُّطقية لم تحل دون تواصل أفراد الجماعة اللسانية الواحدة وتفاهمهم، وما ذلك إلا لوجود ثوابت لا تختلف، ووجود الكتابة في مبدئها كان تحليلًا لسانيًا للغة، يتناغم مع نظرة العلم الأولى التي كانت ترى كل شيء مُوحَّدًا وثابتًا في الكون. واللغة كما يرى (هيراقليطس) هي الشيء الأكثر ثباتًا في عالم دائم التغير، ومن ثَمَّ فإن هذه النظرة لا تُلقي بالًا لأعراض التعدد والاختلاف. والكتابة هي شكل العثور على الثابت اللامتغير الذي يكمن وراء التدفُّق والجريان المتغير باستمرار للكلام المنطوق، فلا يوجد شخصان يتكلمان بشكل متماثل تمامًا، وقد ينطبق ذلك بالأحرى على عدم تماثل نطق الشخص الواحد في أوقات مختلفة، وكل ما ننطق به يمضي ولا شيء يبقى، ولا يمكننا أن نُعيد نطق العبارة نفسها مرتين من غير أن يكون هنالك اختلاف؛ ذلك أن هنالك كيفيات أخرى وأخرى لا تكف عن الظهور والتعدد.

والكتابة بوصفها تحليلًا أوَّليًا للغة ارتبطت بتلك الرؤية التي غضت الطرف عن تعدد المنطوق واختلافه، وسايرت إغراء التوحُّد؛ لاحتوائه أو لإدراجه في شمولية ما، ورأت ما هو ثابت ومُوحَّد فيه، فالتمعُّن البعيد في اختلاف المنطوق يُطلعنا على مزيد من الوحدة التي تتراءى خلفه. والكتابة بوصفها تحليلًا لسانيًا بدرجات وعي متفاوتة، هي التي أعطت دَفْعًا حاسمًا للبحث النحوي بكل تأكيد، فاستعمال دليل لغوي واحد لتدوين تلك التنوعات المَناطقيَّة والفردية التي لا حصر لها لحرف مثل (الجيم) أو (القاف) أو (الكاف) يدفعنا بالضرورة إلى وعي مدهش بوجود ثوابت لا تتغير.

فاللسانيات وُلِدت من الوعي بالثوابت، وما هي اللسانيات إذا لم تكن البحث عن الثوابت في مجال الأصوات كما في مجال المعجمية والنحو؟ فاللسانيات هي العلم الوحيد مع الرياضيات التي تمتلك نواة نظرية ثابتة على المدى الطويل، فبالإمكان إرجاع التقابل بين (الاسم) و(الفعل)، على سبيل المثال، إلى أفلاطون وأرسطو،

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

والواقع أن هذه النواة الثابتة ظهرت على ما يبدو بطريقة مستقلة في تقاليد مختلفة في اليونان والهند ولدى العرب، من غير أن يكون هنالك علاقة تأثر وتأثير(٤٤).

والعمل المُهِم لا يُصبح موضوع دراسة علمية إلا بالقيام بنوع من التشييء يُشبه ترسيخ الحديث بكتابته، فلدى الغرب وجهة نظر تقول: إن أول خطوة تسمح بمعرفة شيء ما هي معرفة كتابة اسمه(٤٥)، فالكتابة هي الطريقة الفريدة التي بواسطتها يجعل الإنسان نفسه على أُلفة بالكلام المنطوق، فالكتابة تتيح لنا أن نتعرَّف إلى كلامنا ونألفه؛ لكونها تُعدُّ وسيلة توضيح مُثْلى لوحدات اللغة وعناصرها. وعملية التعرُّف هذه تتأسس على أن كل فعل أَوَّل من أفعال التعرُّف إلى شيء ما يكون قد تحرَّر بالفعل من إدراكنا العارض لذلك الشيء. ففعل التعرف الذي تُقيمه الكتابة للكلام المنطوق يعني دائمًا أننا قد أصبحنا نعرف لغتنا على نحو أوضح مما كان في استطاعتنا لو اقتصرنا على الجانب المنطوق منها، فالمنطوق لا يعطي فرصة لأنْ يتكرَّر للمرة الثانية ليتم التعرُّف إليه، وهكذا يقوم الشكل المكتوب باستخلاص الدائم من العابر. والوظيفة الأساسية للكتابة بوجه عام هي أن تُحقِّق هذا الشرط الذي جعل منها وضعًا مثاليًا للسان الذي تُشكِّله، وهو شرط لم توافق عليه اللسانيات الحديثة؛ لكون العملية اللغوية لا تقوم إلا على العابر ولا يوجد فيها ما هو دائم، فهي عملية متغيرة باستمرار(٤٦).

وقد اصطنعت الكتابة رسم حدود ومعالم واضحة بين عناصر اللغة، ولئن كانت الكتابة في حدِّ ذاتها لا تمت إلى نظام اللغة الداخلي بصلة، فإنه يستحيل علينا أن نُسقِط من حسابنا هذه الطريقة التي نُصوِّر بها اللغة على الدوام، وإنْ نحن تخيَّلنا انتفاء الكتابة فإن من يُحرَم هكذا من هذه الصورة المحسوسة يوشك أن لا يُدْرك من اللغة شيئًا بعدئذ سوى كتلة لا معالم لها، لا يدري ما عسى أن يصنع بها، فيكون، كما يقول سوسير، شأنه شأن متعلِّم السباحة يُجرَّد من حزام النجاة.

فنحن، كما يذهب سوسير، نلجأ في كل حين وآونة، حتى في لغتنا الأولى، إلى الوثائق المكتوبة، وإذا ما تعلَّق الأمر بلسان يَتكلَّمه الناس في مكان بعيد عنَّا بعض البُعد، فإن اللجوء إلى الشواهد المكتوبة يصبح أكثر ضرورة وإلحاحًا، ومن باب أَوْلى وأحرى أن يكون ذلك ضروريًا بالنسبة إلى الألسن التي انقرضت. ولو أردنا أن

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

تَتَوافر لنا في جميع الحالات وثائق مباشرة لكان ينبغي أن يكون الناس قد قاموا منذ أقدم العصور بما نقوم به اليوم؛ أي بجمع نماذج من التسجيلات الصوتية عن جميع لغات العالم، وحتى في هذه الصورة فإنه يتحتم اللجوء إلى الكتابة كي نُطلِع القراء على النصوص المحفوظة المسجلة تسجيلًا صوتيًا. ولهذا ولئن كانت الكتابة في حدِّ ذاتها مُنجَزًا ثقافيًا ليس له صلة بالنظام الذاتي للغة، إلا أنه يستحيل علينا أن نتجاوز هذه الطريقة التي نُمثِّل بها كلامنا المنطوق على الدوام، ومن هنا – كما يؤكد سوسير – تكمن ضرورة معرفة فائدة الكتابة وعيوبها ومخاطرها[٤٧].

٤. تمايز المنطوق من المكتوب:

يقتضي تحديد اللغة لدى سوسير أن نطرح جانبًا كل ما هو غريب عن جهازها العضوي وعن نظامها، ولتوضيح ذلك عمد سوسير إلى استعمال مصطلح (اللسانيات الخارجية) ليضع تحته كل ما هو بعيد عن نظام اللغة، والأمر يختلف بالنسبة إلى (اللسانيات الداخلية) التي ترى في اللغة نظامًا لا يعرف سوى نسقه الخاص. وسوسير في حديثه عن اللسانيات الخارجية لا ينكر اشتمالها على أشياء ذات أهمية عادة ما تحضر في الذهن عند دراسة الكلام، ومن هذه الأشياء علاقة اللغة بالعلوم الأخرى ومجالات الحياة المختلفة، وكذلك علاقة حامليها بتاريخهم وثقافتهم بما في ذلك الأدب وغيره.

وما يُطلق عليه سوسير عبارة: (اللسانيات الخارجية) له دائمًا صلات بالإثنولوجيا (علم الأجناس البشرية) بدرجة أولى، فجميع النقاط التي بواسطتها تتصل اللسانيات بهذا العلم، وهي جميع العلاقات التي يمكن أن توجد بين تاريخ لغة من اللغات وجنس من الأجناس البشرية أو حضارة من الحضارات. وهذان التاريخان يتداخلان ويقيمان علاقات متبادلة؛ إذ عادة ما يكون لأخلاق أمة من الأمم انعكاس يرتدُّ على لغتها، ومن جهة أخرى فإن اللغة هي التي تضطلع إلى حد كبير بأن تجعل من الأمة أمة.

وفي مرتبة ثانية يُشير سوسير إلى العلاقات الموجودة بين اللغة والتاريخ السياسي،

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

فإن لبعض الوقائع التاريخية الكبرى من التأثيرات ما لا حصر له في عديد من الظواهر اللغوية. فالاستعمار، على سبيل المثال، ينقل لسانًا من الألسن إلى أوساط مختلفة، وهو ما يؤدي إلى تغيرات في صلب ذلك اللسان. وليست السياسة الداخلية للدول دون ذلك أهمية بالنسبة إلى حياة اللغات، فإن بعض الحكومات مثل (سويسرا) ترتضي وجود عدة ألسن في ترابها، بينما نجد بلدانًا أخرى مثل (فرنسا) تسعى إلى توحيد لغتها. ويفضي كل هذا إلى نقطة ثالثة، وهي علاقات اللغة بمؤسسات شتى كالصالونات والبلاطات والمجامع اللغوية والمدارس، فهذه المؤسسات بدورها مرتبطة بالتطور الأدبي في لغة من اللغات ارتباطًا وثيقًا. وأخيرًا فإن كل ما يتصل بانتشار اللغات جغرافيًا أو بتعدد اللهجات يدخل في اللسانيات الخارجية، ولا شك أن التمييز بين اللسانيات الداخلية واللسانيات الخارجية في هذه النقطة بالذات يبدو أكثر مدعاة للاستغراب، وذلك لشدة ارتباط الظاهرة الجغرافية بوجود كل لغة، ولكنها في الواقع لا تمس الجهاز الداخلي من اللسان[٤٨].

فاللسانيات الخارجية إذن تصف الروابط التي يمكن اللغة أن تُقيمها مع ما هو خارجي عنها من خلال مراكمة معلومات عديدة ومتنوعة، فهي تستطيع أن تراكم جزئيات كثيرة من غير أن تكون مُقيَّدة بنسق، ومن غير أن يكون لها صلة بنواة اللغة الداخلية. وهكذا فإن كلا نطاقي اللسانيات الداخلية والخارجية يتجاوران دون واسطة، فكل واحد منهما يجلب معه منهجًا غير الآخر، فاللسانيات الخارجية تنطلق من نظرة شاملة يمكنها أن تحشد كميات ضخمة من التفصيلات من غير أن تهدف إلى وضعها في شبكة نظام ما. وعلى عكس ذلك اللسانيات الداخلية، فهي لا تستعمل أية خطة عشوائية، ولا تجيز سوى ما يتوافق مع نظام اللغة الخاص[٤٩].

فَبَقاء لسان من الألسن ثابتًا ثبوتًا نسبيًا يمكن أن يكون ناتجًا عن عوامل خارجية لا تمت إلى اللغة بصلة، مثل تأثير بلاط أو مدرسة أو مجمع لغوي أو نظام كتابة إلخ؛ فنظام الكتابة، وهو موضوع دراستنا، يفرض على اللغة ثباتًا يعود إلى ما يتميز به من طابع رسمي عال، ففي الحضارات كلها، ولأسباب ثقافية وإدارية ودينية ...إلخ تَتكوَّن قاعدة مكتوبة لتكون نموذجًا يسير على نهجه الكُتَّاب، وهؤلاء يلزمون

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

أنفسهم بما تقدَّم ويلغون ما لهم من عادات شخصية أو اختيارات مُفضَّلة (إقليمية أو فردية). فتعليم المدارس، على سبيل المثال، قد رسَّخ في عدد هائل من الأفراد استخدامًا ثابتًا نسبيًا، يتعارض دومًا وبصورة واضحة مع العادات الشفهية، وقد أمكن لهذا الاستعمال الذي جاء وفقًا للقواعد أن يمارس بدوره تأثيره على لغة الكلام[٥٠]. وهذه العوامل بدورها يساعدها التوازن الاجتماعي والسياسي مساعدة إيجابية[٥١].

فاستعمال الكتابة يعتمد على جانب كبير من الرسمية حيث يُفترَض أن ما يُقال يُشكِّل معلومات، ويعني ذلك اعتبار أن اللغة تُستعمل للتعبير عن أفكار، واللغة في حقيقة الأمر قد تتلاعب بأصواتها، وتتيح مجالًا لكي تُستعمل بشكل لعوب، مما يؤدي إلى وضع شكل الكلام في الطليعة بدلًا من محتواه، وهكذا لا تكون اللغة فقط لنقل المعلومات. ومن ثَمَّ تظهر لدينا مشكلة تتعلق بجانب الكتابة الرسمي، وهي أن الكتابة لا تبين بعض الظاهرات غير اللغوية كالتلاعب بالأصوات، ولا يمكنها مِن ثَمَّ أن تُعمِّم أي ملاحظات عنها[٥٢].

ولهذا فإن اللغة وكتابتها تُشكِّلان نظامين متمايزين من أنظمة الدلائل، ولا مُبرِّر لوجود الكتابة سوى تمثيل اللغة، وموضوع اللسانيات لا يَتحدَّد في كونه نتيجة الجمع بين صورة الكلمة مكتوبةً وصورتها منطوقة، بل ينحصر هذا الموضوع في الكلمة المنطوقة فقط، إلا أن امتزاج الكلمة المنطوقة بصورتها المكتوبة امتزاجًا عميقًا انتهى بالصورة المكتوبة إلى اغتصاب الدور الأساس للصورة المنطوقة. حتى إن الأمر قد آل بالناس إلى أن يُعيروا الدليل المكتوب أهمية تفوق أهمية الدليل الصوتي، ومثَلهم في ذلك، كما يرى سوسير، كمثل المرء يريد معرفة أحد الأشخاص، فيتصوَّر أن أفضل طريقة لذلك هي أن ينظر إلى صورته الفوتوغرافية بدل النظر إلى ملامحه الحية. فللغة إذًا صورة شفهية مستقلة عن الكتابة وأكثر صدقًا منها بكثير، ولكن تعظيم الناس للصورة المكتوبة يمنعهم من تبيُّن ذلك، وقد أخطأ اللسانيون الأوائل في هذا الشأن كما أخطأ قبلهم المختصون في دراسة الآداب واللغات العتيقة[٥٣].

وقبل هذا أدرك سوسير أن عالم اللغة (بوب) نفسه، على سبيل المثال، لا يُميِّز تمييزًا

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

واضحًا بين الحرف المكتوب والصوت، بل إن من يقرأ ما كتبه يتوهَّم أن لا سبيل إلى الفصل بين لغة ما وحروف أبجديتها، ثم وقع تابعوه المباشرون في الفَخِّ نفسه. بل إن الأمر وصل، كما يذكر سوسير، بـ(فاسطون دي شان) متحدِّثًا عن (برتلو): إنه قد صان اللغة الفرنسية من التلف والاندثار بتصدِّيه لتيسير قواعد رسمها[٥٤].

فاللساني عندما يصل به الأمر إلى مسألة وصف لغات مُعيَّنة يجد من الأسباب ما يكفي لاعتبار الصورة المنطوقة والصورة المكتوبة للغة الواحدة متماثلتين بشكل مطلق، وحالة التماثل التامة لا تحدث إلا في النموذج النظري المثالي. ولهذه النظرة ما يُبرِّرها، فالصوت هو عنصر الإمكانية وقابلية التغير والتشكل اللامحدود، وهو بوصفه المادة الأولى للكلام لا صورة له مطلقًا، فهو مادة لا توجد فعلًا في ذاتها أبدًا، فهو محض إمكانية مُجرَّدة وغير محددة للسيرورة، فلا يوجد عزل تام للصوت، والصوت المعزول لا وجود له، وحينما نعزل صوتًا ما فإن ذلك يكون بافتراض خلفية معيارية وسياق خيالي مجرَّد، نرى أنه قادر على تجسيد الصوت وتمثيله، وهذه عادة لها من القوة ما يجعل التخلُّص منها دفعة واحدة وإلى الأبد أمرًا مُستعصيًا.

ولقد أدرك سوسير ذلك عندما قال: «إن استعمال النحاة للفعل (نطق) وللمصدر منه؛ أي (النُّطْق) هو تكريس لذلك الشطط وقلب للعلاقة الشرعية الحقيقية التي تجمع بين الكتابة واللغة رأسًا على عقب، فقولهم بأن حرف كذا أو كذا يُنطق هكذا أو هكذا دليل على أنهم يجرون صورة الشيء الخارجية مجرى الشيء ذاته»[٥٥]. ولهذا وبشكل مُواز لمصطلح (صوت) يستعمل سوسير مصطلح (هيئة صوتية)، وهو مصطلح مهم جدًّا؛ ذلك أن سوسير يعتبر أن لا وجود لصوت خام في لسان ما، فكل (صوت) هو في اللسان هيئة صوتية على الأقل، والإشارة التي هي مجرد تتابع موجات صوتية لا تستحق بالنسبة إليه سوى اسم هيئة صوتية، وهكذا يُعرَّف المنطوق بأنه هيئة صوتية لها القدرة على الإيحاء[٥٦]. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الهيئة الصوتية هي أكثر من مجرد مجموعة أو سلسلة من الأصوات المفردة، إنها أشبه بالإيقاع الذي نُهْمل معه عادة حدة الأصوات بعضها إلى بعض.

ومِن ثَمَّ فإن الصوت بلا تشكيل؛ أي ارتباط صوت بأصوات أخرى ضمن

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

وحدة لغوية ما، لا وجود له، وهكذا يكون في ذاته غير مُحدَّد لكنه قابل للتحديدات المتعاقبة التي تجعل تشكل البنية المنطوقة ممكنًا. والمنطوق هو التشكُّل القابل للتغير المحدود وفق ما تمليه قوى التوجيه الذاتي لنظام اللغة، فإمكانيات تغير الصوت المتشكِّل محدودة؛ لأن المادة الصوتية التي تلقَّت الصورة النهائية التي تجعل من الوحدة اللغوية ما هي عليه هي أيضًا محدودة على نحو ما، وهذا التحديد هو ما أوهم العلماء بوجود شيء من التماثل بين الشكل المنطوق والشكل المكتوب.

فالكتابة لم تبلغ مرتبة الكمال مع كونها اختراعًا حاسمًا؛ إذ يُلاحظ في الألسنة كافة تعديل تدريجي في النطق تتفاوت سرعته، يُبطل كتابة كانت في البدء أمينة، فالكتابة في مبدأ وضعها عادة ما تكون متناسبة مع الكلام ذائبة فيها، ولكن بعد أن يمضي على اللغة زمن وتأخذ في التغير والابتعاد عن وضعها السابق لا يكون أمام الكتابة سوى الشروع في مقاومة التغير للإبقاء على ملامح الارتباط الأولى. ومن هنا تأتي صعوبة ضبط الإملاء لدى معظم الشعوب؛ مما يُفسِّر جزئيًا كارثة تعلُّمه، فصعوبة التدوين الأبجدي، وهو يحمل آثار نطق قديم يمكن أن تزداد بسبب تغيرات صوتية[٥٧].

وعندما يوضع نظام كتابي من هذا القبيل، فإنه يعكس في بدايته حالة اللغة عكسًا فيه قدر كاف من الخضوع لمقتضيات النطق، اللهم إلا إذا كان ذلك النظام الكتابي قد استعير من لغة أخرى مع ما يحمل في طياته من شائن الاختلالات، فعندما يستعير شعب من الشعوب نظامه الكتابي من شعب آخر ففي كثير من الأحيان لا تلائم إمكانيات ذلك النظام المستعار وظيفته الجديدة ملاءمة كافية، فتراهم يلجؤون اضطرارًا إلى جملة من الحيل، ومن ذلك استعمالهم حرفين اثنين للدلالة على صوت واحد.

وعلى الرغم من وجود خصائص مميزة جدّا للألفبائيات العريقة من حيث مقتضيات النطق، فإن هذا الانسجام بين الخط والنطق لن يُعمِّر طويلًا، فقد تكون الصورة المكتوبة منطقية في وقت ما، ولكنها تصبح لا وجه لها بعد أن يمضي عليها قرن من الزمان. ويجب الإشارة هنا إلى أنه في العصور الأولى كان الناس يعتبرون في الكتابة ما يَجِدُّ من تغيرات في طريقة نطقهم، فكان لكل طور من أطوار تاريخ

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

اللغة طور مناسب في تاريخ الكتابة. ولكن الكتابة بعد ذلك ظلَّت كما هي ولم تتغير، بينما تواصل تطور اللغة من حيث النطق، ومنذ ذلك الحين نشأ بينها وبين قواعد الرسم اختلاف ما فتئ يتضاعف ويستفحل، وفي آخر الأمر لمَّا بقي الناس يصلون بين هذين الضربين من العناصر المتنافرة كان لهذا الأمر انعكاسه المباشر على نظام الكتابة نفسه[٥٨].

ولا يوجد نظام كتابي حتى الآن يستطيع أن يُقدِّم تمثيلًا لجميع المميزات الصوتية المُهمَّة، وعليه فإنه توجد طرائق غير متكافئة عديدة للفظ الجملة المكتوبة نفسها، وتختلف هذه الطرائق بالنبرة والتنغيم وعلامة الإعراب ...إلخ، وتُحقِّق علامات الترقيم والحروف المائلة والكبيرة في اللغة المكتوبة الهدف نفسه الذي تُحقِّقه النبرة والتنغيم في اللغة المنطوقة، إلا أن اللغة المكتوبة لا تستطيع مع ذلك أن تُمثِّل اللغة المنطوقة بشكل يفي بالمطلوب[٥٩].

فالامتياز المُتعقِّد للكلام يجعل من تمثيل الكتابة له تمثيلًا متطفِّلًا وغير تام، حيث يستبعد سمات كثيرة ينطوي عليها الكلام، ويستبعد كذلك وجوهًا من وظيفته، ولذلك فإن نقاش سوسير للكتابة يُشير إلى شيء مُهمٍّ محل رهان، إنه يتكلَّم عن مخاطر الكتابة، مخاطر تنطوي على إخفاء الكلام واغتصاب دوره أحيانًا. فاستبداد الكتابة قوي وماكر، ويفضي إلى أخطاء في النطق تُعدُّ مَرَضية؛ أي أخطاء تؤدي إلى إفساد طرائق الأداء السوية، فالكتابة بقدرتها أن تؤثر في الكلام، ولذلك تُصبح العلاقة بينهما أكثر تعقيدًا مما بدت عليه للوهلة الأولى[٦٠].

ومع وجود أنظمة مختلفة للكتابة، فإن اللسانيين يتفقون على أنه لا نظام من أنظمة الكتابة المستعملة عمومًا يفي بتدوين كل ما يوجد في اللغة، وكل أنظمة الكتابة لا تسعى من حيث المبدأ إلا إلى تمثيل الألسن، وتعجز عن ذلك بدرجات متفاوتة[٦١]. ولا يمكن لقارئ بواسطة الكتابة وحدها أن يتكلَّم بلكنة المتكلِّم الأصلي، فالمعلومات التي يمكن وضعها في حروف أبجدية ما زالت محدودة[٦٢]، «وقد شغل علماء الأصوات أنفسهم حتى وقت قريب بإصلاح الإملاء، بما في ذلك ابتكار رموز أبجدية إضافية وبأنظمة رموز صوتية عامة. وقد أصبح واضحًا في النصف الثاني من

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

القرن العشرين أنه مع الزيادة في تعقيد البنية الصوتية فإن كل نظام كتابة – مهما تكن درجة إصلاحه – لا بد أن يتجاهل كثيرًا من الفروق الصوتية الملحوظة، وإنَّ أي كتابة صوتية ضيقة تكون قريبة من الهدف المتعذر: (رمز واحد للصوت الواحد)، سوف تكون شديدة التعقيد على نحو ميئوس منه فيما يتصل بالاستعمال الفعلي في كتابة لغة معينة»[٦٣].

٥. تقويض اللسانيات للكتابة:

إذا كان التخلي عن الكتابة في الدرس اللساني الحديث يُعدُّ، من وجهة نظر سوسير، خطوة نخطوها صوب الحقيقة، فإن معناه بالنسبة إلى علماء اللغة الأوَّلين هو أن تَزِلَّ بهم القَدَم، وإنه لوهم شاع بينهم منذ أقدم العصور ولا يزال، فما شاع من اعتقاد بأن اختلال اللسان يكون أسرع إذا انعدمت الكتابة هو الضلال بعينه، كما يرى سوسير. فقد تُخفِّف الكتابة في بعض الحالات من سرعة التغيرات التي تطرأ على اللغة، لكن وبخلاف ذلك فإن دوام اللغة وبقاءها لا يؤثر فيهما انعدام الكتابة بالمرة، فقد تواصل وجود ظواهر لغوية معينة على جانب كبير من الدقة من غير أي لجوء إلى الكتابة[٦٤]. فالذي يُحدِّد نطق كلمة من الكلمات ليس صورة رسمها، وإنما هو تاريخها، وأما صورة رسمها في الخط في زمن ما، فتمثِّل مرحلة ما من مراحل تطورها، وهو تطوُّر مفروض على الكلمة اتِّباعه ومضبوط بقوانين دقيقة، وكل مرحلة من المراحل يمكن أن تُضبط بالمرحلة السابقة لها[٦٥].

فالاعتماد على الشكل المكتوب في دراسة اللغة يقود إلى أخطاء جسيمة، فعلم اللغة المنبني على الشكل المكتوب علم مُزيَّف، ما لم يكن الهدف منه النظرة التاريخية للفترة التي مثَّل فيها شكل اللغة المكتوب شكلها المنطوق، فالشكل المكتوب يُمكن الاعتماد عليه لصالح مقاربة تاريخية ومعرفية لدراسة تطور اللغات. ولهذا لا يوجد مفهوم للكتابة يسمح بالتفكير بأن جوهر هذه الظاهرة يتماثل مع الكلام المنطوق بشكل قارّ، فبروز الكلام لدى البشر متعلِّق بالتغير والتطور، وظهور سند الكتابة مُتعلِّق بحالة ما من حالات الكلام المنطوق، أَخَذت صفة الديمومة والثبات. فالمنطوق يسبق دائمًا المكتوب، والنظام الكتابي للسان ما هو دائمًا نسخ مُطوَّر تقريبًا لبنية المنطوق، والعلماء يؤرخون للمنطوق بحدود ملايين السنوات، بيد أن البشرية لم تبدأ إلا منذ بضعة

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

آلاف من السنين في استعمال الأشكال الكتابية، ولم يُعرَف أن ظهور الكتابة المتأخر كان من أجل الإبقاء على الكلام المنطوق وحفظه من الاندثار، ولو صحَّ ذلك لكان عمر الكتابة إذًا من عمر الكلام المنطوق(٦٦).

وتجدر الإشارة هنا إلى أن تأثير الكتابة في التحليل اللغوي وعلاقتها باللسانيات لم يُقيَّما بجدية قَبْل سوسير، وقد تمّ تجاهل هذه المسألة من قبل النحويين وفلاسفة اللغة، أو بالأحرى لم يتنبَّهوا لآثارها البعيدة في العلم الذي يدرسونه(٦٧). ويمكن أن نستثني من هؤلاء (فيلهلم فون همبولت) الذي قدَّم تحذيرات غير مباشرة بهذا الشأن، وذهب إلى أن اللسان ليس عملًا؛ أي نتاجًا متناهيًا، ولكنه نشاط؛ أي طاقة، فهو شيء ما، علينا تَصوُّره في انتشاره. ومع هذه التحذيرات فقد تصرَّف النحاة كما لو كان اللسان وضعًا ماديًا؛ نتاجًا وليس حدثًا، وكأن رسالة (همبولت) لم تُفهَم فهمًا كليًا؛ لأنه في الحقيقة لم يكن دائمًا واضحًا. فلماذا نمتلك جميعًا انطباعًا بأن اللسان نتاج، وليس حدثًا أساسيًا؟ لأننا في حقيقة الأمر نُمثِّله بشكل نص مكتوب بصورة عامة، فتأثير صورة الخط تبقى ملحوظة(٦٨).

وكي تتم دراسة لسان ما، فنحن نُثبِّته ونجمِّده، لا بواسطة صورة الخط المتمثلة بالكتابات التصويرية والتصوُّرية والمقطعية والأبجدية فحسب، ولكن عندما نُوفِّر له كذلك كتابة صوتية، وبذلك لا يكون أمامنا سوى شكل جامد، وهذا ما يُعطي انطباعًا بأننا نعمل بواسطة نتاج متناه، فالكتابة بجميع أنواعها أسهمت في حجب الممارسة الحية للكلام، وهي بذلك لا تكون سوى إسقاطات خطية ميتة وغير كافية للأداء النطقي. وفي القرن العشرين، عندما اعتنى العلماء باللغة لذاتها وبذاتها، وفقًا لصيغة دروس سوسير، لم يعد اللسانيون يحتفظون بهذا المظهر على الإطلاق، فقد كشف سوسير عن اشتغالية اللغة الإنسانية وانتشارها، وجميع قُرَّاء دروس سوسير يتذكَّرون، على الأرجح، الرأسين اللذين يتبادلان الرسائل اللغوية(٦٩).

وقد حذَّر سوسير من أن تكون الكتابة موضوعًا للبحث اللساني، ويبدو ذلك

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

صراحة في تعامله مع الكتابة؛ إذ يمنحها وضعًا ثانويًا ومُشتقًا، يبتعد بها عن أن تُشكِّل مع الكلام المنطوق توليفة للتحليل اللغوي. فالشكل المنطوق هو وحده ما يُؤسِّس موضوع اللسانيات، وأما الشكل المكتوب فليس سوى وسيلة لتمثيل الكلام، أي هو أداة تقنية أو مُلحقًا برّانيًا لا ضرورة لوضعه في الاعتبار عند دراسة اللغة[٧٠].

وإنْ صحَّ وجود ما يُسمَّى بـ(علم الكتابة)، فإن هذا العلم مُزيَّف في حال لم تكن هذه الكلمة تعني الرؤية التاريخية لتطور أنظمة الكتابة، وهو علم يجب التخلِّي عن مشروعه لصالح مقاربة تاريخية ومعرفية لعلوم اللغة والتقنيات المتعلقة بها، ولا يوجد مفهوم للكتابة مبني على أُسُس جيدة ويسمح بالتفكير بأن جوهر هذه الظاهرة يسبق وجود الكلام أو يتساوى معه في القيمة العلمية[٧١]. وتمثل دراسة الكتابة اختصاصًا مغايرًا للسانيات، وإن كانت عمليًا فرعًا من فروعها، فاللساني لا يأخذ بعين الاعتبار ما يتعلق بالرسم من معطيات إلا إذا أثَّرت هذه المعطيات في شكل العلامات الصوتية، وهو تأثير في العموم محدود[٧٢].

ولقد قدَّم سوسير نقدًا دقيقًا للسانيات بما هي مقاربات تقنية بحق اللغة، وتمثَّل ذلك النقد باختزال دراسة اللغة في شكلها المكتوب، وألحّ سوسير شأنه شأن بعض اللسانيين على أهمية اللغة المنطوقة بوصفها الوسط الطبيعي لرصد وقائعها، وذلك بخلاف الكتابة التي هي مُجرَّد مُنْجَز ثقافي تم اشتقاقه منها. ولا يتعلَّق الأمر هنا بكون الكلام سابقًا تاريخيًا على الكتابة، أو كون كثير من اللغات ليس لها أنظمة كتابية بعد، وإنما يتعلَّق الأمر بالعمليات اللغوية التي لم تكن أبدًا سكونية، فالكيفية التي تعمل بها اللغة هي كيفية متحركة باستمرار، وهو ما يُظهره شكل اللغة المنطوق بصورة واضحة، يفتقر إليها شكلها المكتوب.

ومن هذه العمليات اللغوية غير السكونية عملية التغير اللغوي، فقد أثبتت القوانين التاريخية المتعلقة بالتغيرات الصوتية التي يُبرزُها فقهاء اللغة أنها تنطبق بصورة صحيحة على الشكل المنطوق، وليس على الشكل المكتوب، فتغير اللغات

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

المكتوبة يمكن أن تحكمه طريقة مختلفة تمامًا عن عملية تغير اللغات غير المكتوبة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن ذلك لا يعني أن هنالك انقطاعًا تامًّا بين شكلَيْ اللغة المنطوق والمكتوب في ما يتعلَّق بعملية التغير اللغوي، فخلال القرن التاسع عشر حدث تقدُّم كبير في الأبحاث المتعلقة باستقصاء تطور اللغات التاريخي، فبدأ العلماء يدركون بوضوح أكثر من ذي قبل أن التغيرات التي حدثت في اللغة الأدبية المكتوبة في العصور المختلفة يمكن تفسيرها بواسطة التغيرات التي حدثت في اللغة المنطوقة المقابلة لها(٧٣).

وقد أحدث سوسير وغيره من العلماء انقلابًا في نهج النحاة القديم، فاللسانيات المعاصرة تقوم بعكس ما يقوم به النحو، فهي لا تُعنَى سوى بالشكل المنطوق من اللغة؛ أي هي لا تدرس سوى التغير، وقد وجدت في هذا النهج فرصة لتتطور. فدراسة عملية التغير اللغوي لم تكن غائبة عن لسانيات القرن التاسع عشر في حقيقة الأمر، إلا أن لسانيات القرن العشرين كانت أقدر على رسم الملامح الحقيقية لعملية التغير اللغوي بدقة أكثر علمية، وهو ما جعلها تصبح علم المتغير؛ علمًا لا يدرس العناصر المتغيرة في حالة انعزالها، وإنما ينظر إلى تغيرها في ضوء العلاقات التي تجمعها بغيرها من عناصر النظام الأخرى، وكذلك علمًا لا يجعل أسباب التغير منحصرة في الظروف الخارجية الطارئة على نظام اللغة، وإنما يرجعها إلى مبادئ ذاتية تُسهِم في تغير النظام الداخلي للغة وحفظ توازنه في آن معًا.

وهذه واقعة كثيرًا ما يغفل عنها من ينتمون إلى ثقافات كتابية؛ ذلك أن الشكل المكتوب أسهل منالًا، وهو ما يجعله يبدو واقعيًا بصورة لا يختلف فيها عن الشكل المنطوق، وذلك مأزق يَسهُل وقوع فقهاء اللغة ودارسي اللغات الميتة فيه، فهم لا يدرسون سوى الوثائق المكتوبة، ولم يسمعوا أبدًا اللغة التي يدرسونها وهي تُنطق. فالكتابة وحدها لا يمكن أن تُقدِّم انطباعًا حقيقيًا عن المنطوق؛ ذلك أن المعلومات التي يمكن وضعها في حروف أبجدية لا تزال محدودة(٧٤).

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

النتائج:

لقد انتهت الدراسة إلى أنه ليس للغة شكل مفضَّل لتمثيلها، فهي تتيح مجالًا لسنائد كثيرة يُستفاد منها في تمثيلها بدلًا من الاقتصار على سند واحد يكون له طابع الأفضلية. فالكتابة، على سبيل المثال، وإنْ حصلت قديمًا على امتياز خاص ومتفرِّد بوصفها أفضل صورة لروح اللغة، إلا أنها اليوم لم تعد كذلك؛ إذ لا يمكن الكتابة في نظر اللسانيين أن تنجح بشكل كامل إلا إذا بدأت تتغير بشكل مستمر لتتوافق مع الكلام المنطوق.

ولهذا يجب على ممارسي الكتابة أن يُبدوا استعدادًا دائمًا لاختبار صلاحيتها وتطويرها على أكمل وجه؛ لتقوم بما نظن أنه دورها الأساس. ولو افترضنا حصول ذلك الأمر، وهو هدف لساني بحت، فإن الكتابة ستفقد كثيرًا من وظائفها التي وجدت من أجلها، وخصوصًا أن بداية وضعها لم تكن مرتبطة بصدق ووضوح تمثيل الكلام المنطوق بدرجة أولى، بقدر ما كان مرتبطًا بحفظ تراث مهدد بالنسيان، وحفظ هذا التراث واستحضاره يفي به أدنى نظام مقتصد من الرموز المتعارف عليها. ولهذا فإن إجراء تعديلات مستمرة على نظام الكتابة ليوافق الكلام المنطوق يتنافى مع الغاية الثقافية من وجوده، ويُسهم في إبعاده عن أشكاله الأولى التي لا تعود قابلة للقراءة من قبل الأجيال اللاحقة، وهو ما يؤدِّي إلى إحداث قطيعة مع تراث الأمة القديم.

والكتابة هي أداة ناقصة بالنظر إلى الكيفية التي تُحدِّد بها الكلام المنطوق، وإن صح المبدأ الذي يقول: (أنْ يكون الشيء هو أنْ يكون قيمة لمتغير) فإن نجاح الكتابة، وهي غير قادرة على تحديد قيم المتغيرات التي يحملها الكلام المنطوق، يُعدُّ نسبيًا بالنظر إلى ما يجب عليها أن تقوم به، فالكتابة لا يمكنها أن تُمثِّل الكلام المنطوق بأشكال توافق طبيعته المتغيرة والمتعددة، ومتى تَمَّ الاحتياج إلى تأويل لبُعد الكتابة عن شكلها المنطوق، فإنها بذلك تفقد كثيرًا من قيمتها الوظيفية.

ويبدو أن الكتابة قد وُجدت لتكون دائمًا بعيدة من شكلها المنطوق، ومحاولة سَدِّ الفجوة بينهما لا يجعل منها نظامًا، بل مُجرَّد نَسْخ فردي لحالات غير متناهية من اختلافات النطق. ولهذا فإنه لا يوجد طريقة واحدة تجعل من الكتابة أداة كاملة

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

لتحديد الكلام المنطوق بدقَّة وموضوعية، وبالنسبة إلى أي عدد من حروف لغة ما، يُفترض فيه أن يكون مُمثِّلًا دقيقًا لجميع فروق أصواتها، لا توجد أيضًا كيفية واحدة موضوعية تُمثِّل اللغة بعدد مُعيَّن من الحروف يمكنه أنْ يُعيدها شكلًا يوافق هيئة شكلها المنطوق.

واللسانيات اليوم تنظر إلى الكلام المنطوق على أنه الشكل الوحيد الذي تنبني عليه دراسات علمية دقيقة؛ لكونه يُظهر التعدد والاختلاف، وترفض هذه اللسانيات أن تُقيم بحثها على السند المكتوب لكونه يُظهر اللغة كما لو كانت تنطوي على ديمومة ووحدة. وفي الحقيقة إن الكتابة لا تُشوِّه الكلام على النحو الذي يُعتقَد، بل إن ما نفعله بشهادتها هو ما يضع التشويه في داخلها، مثل مقولة الوحدة ومقولة الشيئية ومقولة الديمومة.

فالكتابة هي الشاهد الوحيد على تغير اللغة واختلافها قبل أن تظهر التقنيات الحديثة، والعقل هو السبب في تزييف شهادة الكتابة على الكلام المنطوق، وإن الكتابة ولكونها تحفظ لنا أقدم أشكال اللغة، تُعدُّ أصلًا يُظهِر حجم الاختلاف والتعدد الذي يحمله شكل اللغة المنطوق كلما ابتعد عن هذا الأصل. فالبُعد شرط أساسي؛ لأنه يصعب أن نلحظ اختلافًا في مَن كان يسكن قرب الأصل، ومن هذه الناحية يكون الفارق بين شكل اللغة المكتوب وشكلها المنطوق هو المُحدِّد لسيرورة اللغة وحجم تغيرها.

وإنَّ علاقة الشكل المكتوب بالشكل المنطوق تُلخِّص لنا الكيفية التي ننظر بها إلى مسألة ثبات اللغة وتغيرها، ففي ما مضى كان يُنظر إلى مسائل التعدد والتغير والسيرورة بشكل عام على أنها دليل على ظاهرية الكلام، وعلامة على أنه لا بد أن هنالك شيئًا ما يقودنا إلى الخطأ. واليوم فإننا على العكس من ذلك نرى أبعد ما يمكن إلى الحد الذي نرفض فيه مسائل وحدة اللغة وثباتها، فالخطأ يكمن في هذه النظرات الموزعة بالتحديد، فهنالك النظرة الثقافية التي ترى جوهر اللغة في ثباتها المُعلن عنه في شكلها المكتوب، وهنالك طبيعة اللغة التي تتولى مهمة الدفاع عن تغير الكلام وسيرورته، وهو ما يُشكِّل هويتها الأساسية.

وإنَّ اللسانيات الحديثة اليوم وهي تَنقُد الكتابة تعلم أن لا جدوى من محاولة

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

إصلاحها؛ ذلك أنه من باب المفارقات الكبيرة أنْ يُطلب من الكتابة تمثيل صور متغيرة وهي بحد ذاتها شكل ثابت قلَّما يتغير. فالكتابة، وهي آلة، لا يمكنها أن تكون دائمة الحركة، ولا يمكن لكفايتها أن تكون ١٠٠٪، فشأنها في ذلك شأن أي آلة من صُنع الإنسان.

فمهما يتم من ابتكار رموز مميزة وعلامات فارقة، فإن الكتابة مع ذلك تعدم كل وسيلة من شأنها أن تجعل تَدفُّق سيرورة الكلام يسري فيها، فالتكلُّسات التي تفرضها على الشكل المنطوق لا يمكن مواجهتها، وكل دعوة لإصلاحها عليها أن لا تُغفل هذا العيب الذي لا يمكن تداركه.

ومع ذلك يستوجب الأمر أن يُصار على أي حال إلى المواظبة على الكتابة دون انقطاع، ومن غير هذا الوعي فما من نظام للكتابة يكون ممكنًا، فاستعمال الكتابة قائم على الرغم من نجاحها النسبي في أداء وظيفتها، وإنْ قُدِّر اليوم للسانيات الحديثة أن تهزم الكتابة إلا أن ذلك لن يدفعها لأن تتخلَّى عنها تمامًا، وكأن شعار اللسانيين هو: ينبغي أن نهزم الكتابة، لكن من دون إلغائها.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

هوامش الدراسة:

١. ١. يُنظَر: مونان، جورج: علم اللغة في القرن العشرين، ترجمة: نجيب غزاوي، وزارة التعليم العالي، دمشق، ١٩٨٢م، ص٢٤٨.

٢. يُنظَر: دورانتي، ألسندرو: الأنثروبولوجيا الألسنية، ترجمة: فرانك درويش، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ٢٠١٣م، ص١٣٧.

٣. يُنظَر: أورو سيلفان وديشان جاك وكولوغلي جمال: فلسفة اللغة، ترجمة: بسام بركة، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ٢٠١٢م، ص٩٧.

٤. يُنظَر: جادامر، هانز جيورج: تجلِّي الجميل ومقالات أخرى، ترجمة: سعيد توفيق، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ١٩٩٧م، ص٢٣٧.

٥. يُنظَر: حجاج، كلود: إنسان الكلام (مساهمة لسانية في العلوم الإنسانية)، ترجمة: رضوان ظاظا، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ٢٠٠٣م، ص١١٠.

٦. يُنظَر: يُنظَر: دي سوسير، فرديناند: دروس في الألسنية العامة، تعريب: صالح القرمادي ومحمد الشاوش ومحمد عجينة، الدار العربية للكتاب، تونس، ١٩٨٥م، ص٥١.

٧. يُنظَر: حجاج: إنسان الكلام، ص٩١.

٨. يُنظَر: إتشسن، جين: اللسانيات (مقدمة إلى المقدمات)، ترجمة: عبد الكريم محمد جبل، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠٠٦م، ص٣٦. غادامير، هانز جورج: الحقيقة والمنهج (الخطوط الأساسية لتأويلية فلسفية)، ترجمة: حسن ناظم وعلي حاكم صالح، دار أويا، طرابلس، ٢٠٠٧م، ص٦٩٨.

٩. يُنظَر: دي سوسير: دروس في الألسنية العامة، ص٤٥، ٢١٣.

١٠. يُنظَر: كولماس، فلوريان: اللغة والاقتصاد، ترجمة: أحمد عوض، الكويت، سلسلة عالم المعرفة (٢٦٣)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠٠م، ص٢٤٢، ٢٤٣.

١١. يُنظَر: حجاج: إنسان الكلام، ص٩٥.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

١٢. يُنظَر: شتراوس، كلود ليفي: مداريات حزينة، ترجمة: محمد صبح، دار كنعان، دمشق، ٢٠٠٣م، ص٣٨٢، ٣٨٣.

١٣. يُنظَر: أورو وديشان وكولوغلي: فلسفة اللغة، ص٩٧. حجاج: إنسان الكلام، ص٩٣.

١٤. يُنظَر: كولماس: اللغة والاقتصاد، ص٢٤٢.

١٥. يُنظَر: مارتينه، أندريه: وظيفة الألسن وديناميتها، ترجمة: نادر سراج، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ٢٠٠٩م، ص١٧٠.

١٦. يُنظر: كلر، جوناثان: «التفكيك»، ترجمة: حسام نايل، مجلة النقد الأدبي فصول، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، العدد٦٦، ٢٠٠٥م، ص٩٩.

١٧. يُنظَر: غادامير: الحقيقة والمنهج، ص٦٩٨. بارت، رولان: نقد وحقيقة، ترجمة: منذر عياشي، مركز الإنماء الحضاري، بيروت، ١٩٩٤م، ص٨٣.

١٨. يُنظَر: مانغويل، ألبرتو: الفضول، ترجمة: إبراهيم قعدوني، بيروت، دار الساقي، ٢٠١٧م، ص٩٤.

١٩. يُنظَر: إليس، جون: ضد التفكيك، ترجمة: حسام نايل، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٢م، ص٣٧.

٢٠. يُنظَر: دي سوسير: دروس في الألسنية العامة، ص٥٠، ٥١.

٢١. يُنظَر: حجاج: إنسان الكلام، ص١٢٤.

٢٢. يُنظَر: كالفي، لويس جان: حرب اللغات والسياسات اللغوية، ترجمة: حسن حمزة، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ٢٠٠٨م، ص ٥٤.

٢٣. يُنظَر: فوكو، ميشيل: الكلمات والأشياء، ترجمة: مطاع صفدي وآخرين، مركز الإنماء القومي، بيروت، ١٩٩٠م، ص٣٤.

٢٤. يُنظَر: ديكرو، أوزوالد وسشايفر، جان ماري: القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان، ترجمة: منذر عياشي، المركز الثقافي العربي، بيروت، ٢٠٠٣م، ص٢٧٢. كولماس: اللغة والاقتصاد، ص٣٠١.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

٢٥. يُنظَر: دي سوسير: دروس في الألسنية العامة، ص٥١.

٢٦. يُنظَر: مالبرج، برتيل: مدخل إلى اللسانيات، ترجمة: السيد عبد الظاهر، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٠م، ص٩٥.

٢٧. يُنظَر: حجاج: إنسان الكلام، ص١٠٢.

٢٨. يُنظَر: دي سوسير: دروس في الألسنية العامة، ص٥١.

٢٩. يُنظَر: دي سوسير: دروس في الألسنية العامة، ص٥٦، ٥٧.

٣٠. يُنظَر: دي سوسير: دروس في الألسنية العامة، ص٥١، ٥٢.

٣١. يُنظَر: دي سوسير: دروس في الألسنية العامة، ص٥٦.

٣٢. يُنظَر: ليونز، جون: اللغة واللغويات، ترجمة: محمد إسحاق العناني، مؤسسة رلي للنشر، عمان، ١٩٩١م، ص٢٣٨.

٣٣. يُنظَر: دي سوسير: دروس في الألسنية العامة، ص٥٨.

٣٤. يُنظَر: أفلاطون، محاورة كراتيليوس (في فلسفة اللغة)، ترجمة: عزمي طه السيد أحمد، عمّان، منشورات وزارة الثقافة، ١٩٩٥م، ص١٩٠.

٣٥. يُنظَر: دي سوسير: دروس في الألسنية العامة، ص٥٩.

٣٦. يُنظَر: مانغويل، ألبرتو: يوميات القراءة (تأملات قارئ شغوف في عام من القراءة)، ترجمة: عباس المفرجي، دار المدى للثقافة والنشر، دمشق، ٢٠٠٨م، ص٧٢.

٣٧. يُنظَر: دي سوسير: دروس في الألسنية العامة، ص٥٨، ٥٩.

٣٨. يُنظَر: ليونز: اللغة واللغويات، ص١١٤.

٣٩. يُنظَر: ياكوبسون، رومان: ست محاضرات في الصوت والمعنى، ترجمة: علي حاكم صالح وحسن ناظم، دار الرافدين، بغداد، ٢٠١٨م، ص١٠٦.

٤٠. يُنظَر: دي سوسير: دروس في الألسنية العامة، ص٢٤، ١٦٢.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

٤١. يُنظر: جاكسون، ليونارد: بؤس البنيوية (الأدب والنظرية البنيوية)، ترجمة: ثائر ديب، دار الفرقد، دمشق، ط٢، ٢٠٠٨م، ص٨٧.

٤٢. يُنظر: بنكر، ستيفن: الغريزة اللغوية (كيف يبدع العقل اللغة)، تعريب: حمزة قبلان المزيني، دار المريخ للنشر، الرياض، ٢٠٠٠م، ص٢٠٣.

٤٣. يُنظَر: أتكيسن، جين: اللغة والعقل (اللغويات النفسية)، ترجمة: محيي الدين حميدي وعبد الله الحميدان، ضمن كتاب: (الموسوعة اللغوية)، المجلد الثاني (مجال اللغة الأوسع)، جامعة الملك سعود، الرياض، ١٤٢١هـ، ص٣٣٦، ٣٥٤.

٤٤. يُنظَر: أورو وديشان وكولوغلي: فلسفة اللغة، ص٤٤٤.

٤٥. يُنظَر: دورانتي: الأنثروبولوجيا الألسنية، ص١٩٤، ٢٢١.

٤٦. يُنظَر: جادامر، هانز جيورج: تجلِّي الجميل ومقالات أخرى، ص١٣٧.

٤٧. يُنظَر: دي سوسير: دروس في الألسنية العامة، ص٤٨، ٤٩.

٤٨. يُنظَر: دي سوسير: دروس في الألسنية العامة، ص٤٤، ٤٥.

٤٩. يُنظَر: دي سوسير: دروس في الألسنية العامة، ص٤٥- ٤٧، ص٢٢٣ - ٢٢٩. بافو، ماري آن وسرفاتي، جورج إليا: النظريات اللسانية الكبرى من النحو المقارن إلى الذرائعية، ترجمة: محمد الراضي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ٢٠١٢م، ص١١١. بارتشت، بريجيته: مناهج علم اللغة من هرمان باول حتى ناعوم تشومسكي، ترجمة: سعيد بحيري، مؤسسة المختار، القاهرة، ٢٠٠٤م، ص٩٩.

٥٠. يُنظَر: مالبرج: مدخل إلى اللسانيات، ص٩٥.

٥١. يُنظَر: دي سوسير: دروس في الألسنية العامة، ص٢٢٧، ٢٢٨.

٥٢. يُنظَر: دورانتي: الأنثروبولوجيا الألسنية، ص٢٣٧.

٥٣. يُنظَر: دي سوسير: دروس في الألسنية العامة، ص٤٩.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

٥٤. يُنظَر: دي سوسير: دروس في الألسنية العامة، ص٥٠.

٥٥. دي سوسير: دروس في الألسنية العامة، ص٥٧.

٥٦. يُنظَر: دوبيكير، لويك: فهم فرديناند دو سوسور وفقًا لمخطوطاته (مفاهيم فكرية في تطور اللسانيات)، ترجمة: ريما بركة، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ٢٠١٥م، ص١٣٤.

٥٧. يُنظَر: حجاج: إنسان الكلام، ص١٠٢. ريتشاردز، آيفور آرمسترونغ: فلسفة البلاغة، ترجمة: سعيد الغانمي وناصر حلاوي، أفريقيا الشرق، بيروت، ٢٠٠٢م، ص٧٤.

٥٨. يُنظَر: دي سوسير: دروس في الألسنية العامة، ص٥٢ – ٥٤.

٥٩. يُنظَر: ليونز: اللغة واللغويات، ص٣٩.

٦٠. يُنظر: كلر: «التفكيك»، ص٩٩.

٦١. يُنظَر: إليس: ضد التفكيك، ص٤٠.

٦٢. يُنظَر: دورانتي: الأنثروبولوجيا الألسنية، ص٢٣٨.

٦٣. روبنز: موجز تاريخ علم اللغة (في الغرب)، ترجمة: أحمد عوض، سلسلة عالم المعرفة (٢٢٧)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٩٧م، ص٢٩١.

٦٤. يُنظَر: دي سوسير: دروس في الألسنية العامة، ص٤٩.

٦٥. يُنظَر: دي سوسير: دروس في الألسنية العامة، ص٥٨.

٦٦. يُنظَر: مارتينه: وظيفة الألسن وديناميتها، ص١٧٠.

٦٧. يُنظَر: دورانتي: الأنثروبولوجيا الألسنية، ص٢١٦.

٦٨. يُنظَر: مارتينه: وظيفة الألسن وديناميتها، ص٨٩.

٦٩. يُنظَر: دي سوسير: دروس في الألسنية العامة، ص٣١. حجاج: إنسان الكلام، ص١١٠.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

٧٠. يُنظر: كلر: «التفكيك»، ص٩٩.

٧١. يُنظَر: أورو وديشان وكولوغلي: فلسفة اللغة، ص١٣٩.

٧٢. يُنظَر: مارتيني، أندري: مبادئ في اللسانيات العامة، ضمن كتاب: إطلالات على النظريات اللسانية والدلالية في النصف الثاني من القرن العشرين، ترجمة: عز الدين المجدوب، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون (بيت الحكمة)، تونس، ٢٠١٢م، ص٣٦، ٣٧.

٧٣. يُنظَر: ليونز: اللغة واللغويات، ص٣٠.

٧٤. يُنظَر: جاكسون: بؤس البنيوية، ص٩٠.

قائمة المصادر والمراجع:

١. إتشسن، جين: اللسانيات (مقدمة إلى المقدمات)، ترجمة: عبد الكريم محمد جبل، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠٠٦م.

٢. أتكيسن، جين: اللغة والعقل (اللغويات النفسية)، ترجمة: محيي الدين حميدي وعبد الله الحميدان، ضمن كتاب: (الموسوعة اللغوية)، المجلد الثاني (مجال اللغة الأوسع)، جامعة الملك سعود، الرياض، ١٤٢١هـ.

٣. أفلاطون، محاورة كراتيليوس (في فلسفة اللغة)، ترجمة: عزمي طه السيد أحمد، عمّان، منشورات وزارة الثقافة، ١٩٩٥م.

٤. إليس، جون: ضد التفكيك، ترجمة: حسام نايل، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٢م.

٥. أورو سيلفان وديشان جاك وكولوغلي جمال: فلسفة اللغة، ترجمة: بسام بركة، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ٢٠١٢م.

٦. بارت، رولان: نقد وحقيقة، ترجمة: منذر عياشي، مركز الإنماء الحضاري، بيروت، ١٩٩٤م.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

٧. بارتشت، بريجيته: مناهج علم اللغة من هرمان باول حتى ناعوم تشومسكي، ترجمة: سعيد بحيري، مؤسسة المختار، القاهرة، ٢٠٠٤م.

٨. بافو، ماري آن وسرفاتي، جورج إليا: النظريات اللسانية الكبرى من النحو المقارن إلى الذرائعية، ترجمة: محمد الراضي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ٢٠١٢م.

٩. بنكر، ستيفن: الغريزة اللغوية (كيف يبدع العقل اللغة؟)، تعريب: حمزة قبلان المزيني، دار المريخ للنشر، الرياض، ٢٠٠٠م.

١٠. جادامر، هانز جيورج: تجلِّي الجميل ومقالات أخرى، ترجمة: سعيد توفيق، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ١٩٩٧م.

١١. جاكسون، ليونارد: بؤس البنيوية (الأدب والنظرية البنيوية)، ترجمة: ثائر ديب، دار الفرقد، دمشق، ط٢، ٢٠٠٨م.

١٢. حجاج، كلود: إنسان الكلام (مساهمة لسانية في العلوم الإنسانية)، ترجمة: رضوان ظاظا، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ٢٠٠٣م.

١٣. دوبيكير، لويك: فهم فرديناند دو سوسور وفقًا لمخطوطاته (مفاهيم فكرية في تطور اللسانيات)، ترجمة: ريما بركة، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ٢٠١٥م.

١٤. دورانتي، ألسندرو: الأنثروبولوجيا الألسنية، ترجمة: فرانك درويش، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ٢٠١٣م.

١٥. دي سوسير، فرديناند: دروس في الألسنية العامة، تعريب: صالح القرمادي ومحمد الشاوش ومحمد عجينة، الدار العربية للكتاب، تونس، ١٩٨٥م.

١٦. ديكرو، أوزوالد وسشايفر، جان ماري: القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان، ترجمة: منذر عياشي، المركز الثقافي العربي، بيروت، ٢٠٠٣م.

١٧. روبنز: موجز تاريخ علم اللغة (في الغرب)، ترجمة: أحمد عوض، سلسلة عالم المعرفة (٢٢٧)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٩٧م.

١٨. ريتشاردز، آيفور آرمسترونغ: فلسفة البلاغة، ترجمة: سعيد الغانمي وناصر

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

حلاوي، أفريقيا الشرق، بيروت، ٢٠٠٢م.

١٩. شتراوس، كلود ليفي: مداريات حزينة، ترجمة: محمد صبح، دار كنعان، دمشق، ٢٠٠٣م.

٢٠. غادامير، هانز جورج: الحقيقة والمنهج (الخطوط الأساسية لتأويلية فلسفية)، ترجمة: حسن ناظم وعلي حاكم صالح، دار أويا، طرابلس، ٢٠٠٧م.

٢١. فوكو، ميشيل: الكلمات والأشياء، ترجمة: مطاع صفدي وآخرين، مركز الإنماء القومي، بيروت، ١٩٩٠م.

٢٢. كالفي، لويس جان: حرب اللغات والسياسات اللغوية، ترجمة: حسن حمزة، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ٢٠٠٨م.

٢٣. كلر، جوناثان: «التفكيك»، ترجمة: حسام نايل، مجلة النقد الأدبي فصول، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، العدد٦٦، ٢٠٠٥م.

٢٤. كولماس، فلوريان: اللغة والاقتصاد، ترجمة: أحمد عوض، الكويت، سلسلة عالم المعرفة (٢٦٣)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠٠م.

٢٥. ليونز، جون: اللغة واللغويات، ترجمة: محمد إسحاق العناني، مؤسسة رلي للنشر، عمان، ١٩٩١م.

٢٦. مارتيني، أندري: مبادئ في اللسانيات العامة، ضمن كتاب: إطلالات على النظريات اللسانية والدلالية في النصف الثاني من القرن العشرين، ترجمة: عز الدين المجدوب، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون (بيت الحكمة)، تونس، ٢٠١٢م.

٢٧. مارتينه، أندريه: وظيفة الألسن وديناميتها، ترجمة: نادر سراج، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ٢٠٠٩م.

٢٨. مالبرج، برتيل: مدخل إلى اللسانيات، ترجمة: السيد عبد الظاهر، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٠م.

٢٩. مانغويل، ألبرتو: الفضول، ترجمة: إبراهيم قعدوني، بيروت، دار الساقي،

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً